

PROVISIONAL

A/45/PV.57
15 January 1991

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعين

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، 5 كانون الاول/ديسمبر 1990 ، الساعة 10/00

(مالطة)	السيد دي ماركو	<u>الرئيس</u>
(اندونيسيا)	السيد سوترينسا	<u>شـ</u>
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	<u>شـ</u>
(اندونيسيا)	السيد سوترينسا	<u>شـ</u>
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	<u>شـ</u>

- سيامة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٤] (تابع)
(١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحيحات فيتبيغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . ويتبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records , Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا
- (ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
- (د) تقارير الاعین العام
- (ه) تقرير اللجنة السياسية الخامسة
- (و) مشروع القرار
- برنامج العمل

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

١) تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22 و A/45/Add.1)

٢) تقرير الغريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات التغطية إلى جنوب افريقيا (A/45/43)

٣) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/45/45)

٤) تقارير الأمين العام (A/45/162 و A/45/539 و A/45/550 و A/45/637 و A/45/670)

٥) تقرير اللجنة السياسية الخامسة (A/45/815)

٦) مشروع القرار (A/40/L.31)

السيد بن سيد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ظلت سياسة

لفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا شاغلاً رئيسيًا للمجتمع الدولي زهاء ربع قرن عاصيًا . فالفصل العنصري السائد في جنوب افريقيا والمصير المأساوي الذي مُني به شعب بأسره يبران ما يوليه المجتمع الدولي من أهمية لدراسة هذه المسألة ويشكلان تحليقاً لكافحة من أجل القضاء التام على نظام الفصل العنصري .

إن سياسة الفصل العنصري التي تؤمن عن حق بانها "جريمة ضد الإنسانية" سياسة تمثل إنكاراً للكرامة الإنسانية كما تمثل اعتداءً رفضاً لحقوق الإنسان . وبينما يشهد المجتمع الدولي ظهور تصميم جديد على تحقيق سيادة القانون ، في مناطق عدّة ، ما زال العالم يواجه انتصاراً نظام يشكل مفارقة تاريخية في السياق الحالي ، وهي مفارقة شدّد مدعاه للاشمئزاز في يومنا هذا .

وفي هذا السياق ، كرست الجمعية العامة دورتها الاستثنائية السادسة عشرة لفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الأفريقي . وكان اعتماد الإعلان العالمي بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الأفريقي ، بتوافق الآراء ، مناسبة سياسية بالغة الأهمية ، سمحت بإعادة تأكيد الإدانة العامة والمطلقة لنظام الفصل العنصري ؛

وبتحديد السبل والوسائل الازمة للقضاء الشامل على هذا النظام ، وبإضافة الشروط الضرورية لتحقيق جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

ومنذ اعتماد ذلك الإعلان ، شهدت جنوب افريقيا تطورات جديدة امتنعت الانتباه ، وأيقظت الأمل في إنشاء مجتمع جديد تُبَعِّثُ فيه الشرعية والعدالة وترسخ فيه الحرية .

إن إطلاق سراح الوطني العظيم نيلسون مانديلا ورفاقه في الكفاح والاعتراف بشرعية المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وإلغاء قانون المرافق المتفصلة مؤخرا ، وإنهاء حالة الطوارئ في ناتال ، وبهذه عملية حوار بين سلطات جنوب افريقيا وممثلى المؤتمر الوطني الافريقي ، جميعها يوادر مشجعة يمكن أن تسهم في قيام عهد جديد في جنوب افريقيا . غير أنه بعد مرور قرابة عام على إعلان تلك التدابير تبين أنها غير كافية . الواقع أن العملية التي شرع فيها نظام جنوب افريقيا ، بمقارنتها مع ما تدعو إليه الجمعية العامة ، لا تعمدو أن تكون مجرد مرحلة تمهيدية وهي تتطلب ، كما أكد الأمين العام ، تدابير أكثر جرأة وإبداعا لتحقيق النجاح المنشود .

فماذا يعني إطلاق سراح نيلسون مانديلا ورفاقه في الكفاح ما لم يسترد هؤلاء حقوقهم المدنية والسياسية ؟ وما معنى الاعتراف بشرعية الأحزاب السياسية ما لم يقترب ذلك بالفاء الحظر على أنشطتها . وماذا يعني إنهاء حالة الطوارئ إن استمرت إمكانية القمع اعتمادا على الصلاحيات القمعية المخولة للنظام بموجب قوانينه العادلة ؟

إن ذلك يعني ، في رأينا ، أن التدابير التي اتخذناها نظام جنوب افريقيا ، مهما بلغت أهميتها ، لا تفي موى جزئيا بالشروط التي حددتها الجمعية ، ولا تعمدو أن تكون مجرد تدابير جزئية بالقياس إلى المشكلة الحقيقة والتدابير المحددة التي يتطلبهما حلها . كما يعني أن التغييرات التي اجرتها سلطات جنوب افريقيا لا يمكنها أن تخفي الواقع السائد في جنوب افريقيا حيث لا يزال الهيكل الاساسي لسياسة الفصل العنصري وممارساته قائما ولا تزال القوانين التمييزية مارية ويعني ذلك أيضا أن تلك الإصلاحات ينبغي الا تحول انتباه المجتمع الدولي عن حقيقة أن معظم التدابير الازمة لتهيئة مناخ ملائم للمفاوضات لم تتخذ بعد ، وأن مسألة الحقوق المدنية والسياسية

لشعب جنوب افريقيا لم تطرق بعد . ويعني أخيرا أن العنف ، وهو النتيجة الاكيدة للبقاء على هيكل الفصل العنصري والممارسات القمعية المستمرة التي يتبعها نظام جنوب افريقيا ، يجب أن يجعل المجتمع الدولي يدرك ضرورة الاستمرار في المطالبة بعملية التغيير التي لا تزال مهددة تهديدا خطيرا بسبب هذه الممارسات القمعية .

ولا يمكن تصور قيام جنوب افريقيا جديدة ما لم يسترد كل مواطن في جنوب افريقيا حقوقه الأساسية ، كما أنه لا يمكن لجنوب افريقيا الجديدة أن تتقبل بقاء نظام يحتفظ بالمقومات الأساسية الحالية على ما هي عليه ، فيما عدا بعض التغييرات . وبناء على ذلك ، فإن على سلطات جنوب افريقيا أن تسلك بعزم الطريق الوحيد الذي حدده المجتمع الدولي لتحقيق عهد السلم والعدالة في جنوب افريقيا . وهذا الطريق يتطلب السعي إلى توفير الظروف الازمة لتهيئة مناخ ملائم لإجراء مفاوضات فعالة . كما أنه ينطوي على حل مؤسسات الفصل العنصري وهياكله ، مقدما ، وعلى إلغاء القوانين التي تشكل الدعائم القانونية للنظام - مثل قانون الأمن الداخلي ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون أراضي الأفارقة . كما يتطلب رفع البطر والقيود التي تعوق انشطة المنظمات السياسية ، وإطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين . ويستدعي أخيرا وضع حد لجميع المحاكمات وعقوبات الإعدام السياسية وانسحاب القوات من البلدات .

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، أتيحت للجمعية العامة الفرصة لتزن القيمة الحقيقة والتاثير الفعلى للتدابير التي اتخذها نظام جنوب افريقيا حتى الان ، وتقدير ما يتبعه اتخاذه من تدابير أخرى لإقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا . وبتكرار الشروط الواردة في إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ ، أعاد المجتمع الدولي تأكيد الطريق الذي يتبعه ملوكه لإقامة جنوب افريقيا جديدة ، وإرساء القواعد التي يتحتم أن تبنى عليها .

وتدعى الحاجة إلى إعادة تأكيد توافق الآراء حول إدانة الفصل العنصري والشروط الازمة للقضاء التام عليه ، تعزيزا لموقف المجتمع الدولي في كفاحه ضد هذا النظام البغيض ومن أجل إعادة الحقوق المشروعة لشعب جنوب افريقيا . والواقع أن من

حق شعب جنوب افريقيا الذي تحمل الشقاء لمدة تزيد على أربعة عقود أن يتوقع رفع
الظلم عنه دفعة واحدة وإلى الأبد .

وإن من حق بلدان الجنوب الافريقي التي عانت كثيراً منذ تيلها استقلالها أن
تتوقع إقرار السلام والعدالة وتعزيزهما بمورقة قاطعة في هذه المنطقة دون الإقليمية .
ولهذا السبب فإن على الأمم المتحدة أن تمارس كل ملتها في موافلة فقط على نظام
جنوب افريقيا إلى أن تقترن العملية الجارية بتدابير أكثر جرأة وتحديداً ، وإلى أن
تستوفى الشروط الازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري ، يقوم على حرية الجميع في
ممارسة الاقتراع العام في جنوب افريقيا موحدة وغير مجزأة .

السيد نور (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفدي أن

يلاحظ أن الجمعية العامة في هذه السنة تتداول بشأن سيامة الفصل العنصري في جنوب افريقيا في وقت توجد فيه مدعاة للتفاؤل بالنسبة للمستقبل . ذلك أن الامر لم يتقرر على تحسن المناخ الدولي العام - وهذا وجده يسهل حل مختلف المشاكل التي تواجهه الإنسانية - بل نجد أنه قد اختفت أيضا في جنوب افريقيا نفسها خطوات مبدئية لتهيئة الطريق صوب التفكير السلمي المرتقب لنظام الفصل العنصري . وتعتبر بناميبيا الآن بلدا حرا ، بفضل الكفاح الباسيل لشعبها تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والتأييد المستمر من قبل المجتمع الدولي . وتهئة الشعب الناميبي وقيادته مرة أخرى وترحب بناميبيا في المنظمة كدولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، ظهرت بعض التغييرات الإيجابية في السلوك ، وإن لم يتجل ذلك بعد في الممارسة العملية . فبريتوريا ، التي واجهت لسنوات الإدانة المعنوية المتكررة والمستمرة للفصل العنصري من جانب المجتمع الدولي ، قد أدركت في نهاية المطاف أن الفصل العنصري لا يمكن بقاوه من الوجهة العملية كذلك . ولم يتبق بعد ذلك إلا أن تتخذ خطوة تهائية شجاعة لتفكيره باكمله ، لصالح نظام ديمقراطي غير عرقي لشعب جنوب افريقيا باكمله ، وبهذا ، تعود جنوب افريقيا إلى صفو المجتمع الدولي .

وفي هذا السياق ، ترحب بإطلاق سراح نيلسون مانديلا ، ابن شعب جنوب افريقيا وقاده الباسيل ، وعدد من السجناء السياسيين الآخرين . وترحب أيضا برفع حالة الطوارئ ورفع الحظر على الأحزاب السياسية المعارضة ، ويعود من التطورات المواتية التي وقعت . بيد أنها تلاحظ بقلق أن الآلية الأساسية للفصل العنصري لا تزال موجودة . وقد أعلن المجتمع الدولي في قراراته بالإجماع أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه . ولهذا ، فإن الحل الوحيد ، يكمن في القضاء الكامل عليه . ولا يمكن لغالبية جنوب افريقيا أو المجتمع الدولي أن يقبلوا أقل من هذا . ويجب أن تتخذ سلطات جنوب افريقيا الإجراءات اللازمة لتهيئة الظروف المناسبة لاستبدال الفصل العنصري سلميا ، وعن طريق المفاوضات ، بنظام حكم ديمقراطي غير عرقي .

ولهذا الفرض ، يشعر وفدي بالقلق العميق إزاء موجة العنف الأخيرة في جنوب افريقيا ، التي راح ضحيتها كثير من الأرواح البشرية وتنجم عنها كثير من المعاناة للشعب . وبينما نؤمن بأن العنف نتيجة مباشرة للطابع العنيف للفصل العنصري ذاته ، فإننا نرى أن سلطات جنوب افريقيا يجب أن تتحمل مسؤوليتها عن توفير الأمن لجميع قطاعات الشعب في جنوب افريقيا .

إلا أنها نذكر بخبرة إيجابية أن وفدي يؤيد المحادثات الاستهلالية التي بدأ بين المجلس الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وسلطات جنوب افريقيا البيضاء . بيد أنها نؤمن بأن هذه السلطات يجب أن تنفذ مزيداً من الإصلاحات لتمكن هذه المحادثات منتناول المسألة الموضوعية المتعلقة بالدستور المقيل للبلد ونظامها السياسي . وبينما نشتري على قرار المجلس الوطني الافريقي بتعليق الكفاحسلح كدليل على حسن النية ، فإننا ندرك أن الخطوات التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا حتى الان ، رغم أنها في الاتجاه الصحيح ، غير كافية لتمهيد الطريق للمفاوضات البناءة والعاجلة .

وليس التغييرات الميدانية الإيجابية التي شهدناها في جنوب افريقيا إلا نتيجة للكفاح الشامل للغالبية غير البيضاء من شعب جنوب افريقيا . فإن رفضها وتحديها لنظام الفصل العنصري البغيض ، الذي عبرت عنه بشجاعة في مواجهة الآلة القمعية لبريتوريا ، كان إيجابياً حقاً في فتح الطريق أمام تفكك الفصل العنصري فيما بعد . بيد أنها تود أيضاً أن نلاحظ الاشر العظيم لتأييد المجتمع الدولي لهذه القضية العادلة . وينبغي أن نذكر ، بصفة خاصة ، إعلان الفصل العنصري ونتائجها الدمارية في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمده الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة . إن هذا الإعلان ، الذي وجه أقوى رسالة إلى بريتوريا ، قد لعب حتى دوراً هاماً في إقناع جنوب افريقيا بأن الفصل العنصري لا يمكن بقاوه .

وبينما نلاحظ بأمسى أن أحكام الإعلان لم تنفذ بعد تنفيذاً كاملاً من جانب نظام جنوب افريقيا ، يعتقد وفدي أنه ينبغي تسلیط الضوء كذلك على الالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأعضاء في المنظمة ، في إطار الجهود المشتركة التي يتبعها الأمم الإنسانية أن تبذلها لامتثال شافة نظام الفصل العنصري المخزي وغير الإنساني .

وفي هذا السياق ، تؤيد بقوة تعزيز توافق الآراء الدولي ضد نظام جنوب افريقيا واستمراره . فلا يزال تفكير الفصل العنصري بعيد المدى ، وينبغي الا نقلل من يقظتها حتى يتم استئصاله بصورة كاملة .

السيد نياكسي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجري المداولات الخامة بالفصل العنصري في هذه السنة في فترة ملائمة تماما . لقد سمعنا الكثير عما يسمى بالتغييرات الأساسية والبالغة الأهمية التي يقال إنها قد تمت في جنوب افريقيا منذ تولي دي كليرك قيادة البلد من بوتها . وإن الحملة الرامية إلى تصوير كل تغيير يبدؤه ، أو حتى يعيد به ، على أنه يمثل تغييرا أساسيا ، قد كشفت في الشهور الأخيرة ، ولا سيما عقب إطلاق سراح نيلسون مانديلا في شباط/فبراير . فالابواب التي كانت مغلقة رسميا في وجه النظام تفتح الان أو على الأقل يزداد الان الضغط لفتحها . وأصبح دي كليرك وبوتها الان زائرين يقابلان بالترحيب في عواصم عدة ، بما فيها أماكن كان يعتبر فيها النظام الذي يمثلاته عدوا لـ دودا لإنسانيتنا المشتركة منذ سنة واحدة فحسب .

إن هذه الحملة تهدد بتدمير المجموعة الكاملة من الإجراءات التي اتفق المجتمع الدولي على تطبيقها لممارسة الضغط على النظام العنصري بغاية إجباره على التخلص عن نظام الفصل العنصري .

(السيد نياكي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

وتتيح المناقشة الحالية للمجتمع الدولي فرصة مواتية للدخول في نقاش جاد ومرير حول طبيعة التغييرات الأخيرة التي حدثت في جنوب افريقيا وللاتفاق على الاستجابة المناسبة لتلك التغييرات ، أخذين في الحسبان أن هدفنا هو القضاء التام على نظام الفصل العنصري الالإنساني .

ومحيي أنه منذ أن تولى ف. و. دي كليرك الحكم ، أفرج نظام جنوب افريقيا عن نيلسون مانديلا وحفلة أخرى من المسجونين السياسيين . كما رفع نظام الفصل العنصري - على الأقل من الناحية النظرية - الحظر المفروض على جميع الأحزاب السياسية ، ورفع حالة الطوارئ والغى بعض الجوانب البفيفية من التشريعات التي طالب المجتمع الدولي بإلغائها منذ زمن بعيد .

ومع ذلك ، وعلى العكس من كل التأكيدات التي قيلت في تأييد الحملة ، والتي سنتمع إلى بعضها دون ذلك أثناء المناقشة الحالية ، فما من تغيير من التغييرات التي بادر بها دي كليرك يمكن اعتباره هائلاً أو حسب عبارة الإعلان فيما يتعلق بالجزاءات "عميقة لا رجعة فيها" (القرار دائرة ١٦/١ ، المرفق ، الفقرة ٩ (د)) . فالإفراج عن مانديلا وغيره من المسجونين السياسيين ، تغيير إيجابي بالطبع في سيادة النظام وترحب به بطبيعة الحال ، لكن مفراه حتى بالنسبة لمانديلا ذاته ، لا يعني أكثر من وجوده خارج السجن . فهو لا يزال مجينا داخل أموار سجن أوسع هو جنوب افريقيا . وهو غير قادر حتى الآن على أن يموت أو يرشح نفسه لمنصب انتخابي في بلده . ومعبقاء عدد كبير من مؤيديه في السجن أو المنفى حتى الآن ، فإن حريته في التنظيم السياسي مقيدة بشدة .

وعلاوة على ذلك ، فقد شرع النظام في جنوب افريقيا - وهو يخرج عن نيلسون مانديلا وحفلة أخرى من المسجونين السياسيين ، في اعتقال عدد آخر من الناشطين سياسياً والأقل شهرة ، مما زاد من العدد الكبير للمسجونين السياسيين الذين ما زالوا رهن الاعتقال . ووفقاً لتقارير مركز أبحاث وتوثيق الجنوب الافريقي ، الذي مقره هراري ، فإن عدد المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا قد زاد إلى حوالي ثلاثة آلاف منذ شهر نيسان/ابريل الماضي ، بينما زاد عدد المحتجزين بموجب قانون الأمن الداخلي

(السيد نيلسون مانديلا، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

زيادة تقدر بـ ١٠٩ أشخاص تقريباً . ولا يتمتع أولئك السجناء السياسيون بشهرة مانديلا ، ومع ذلك فهم سجناء سياسيون . وفضلاً عن ذلك ، يبين نفس المصدر أنه طبقاً لتقديرات متحفظة ، قُتلت في الأسابيع الستة السابقة على تاريخ نشر هذه الأرقام في شهر أيلول / سبتمبر ، ٨٠٠ شخص ، وذلك فيما يسمى بعنف السود ضد السود وهو شيء يعدّ النظام متورطاً فيه بشدة . ولن يستدعي المضائقات التي يعاني منها ماك ماهاراج وكريسي هاني وجوس لوفو ، وكذلك رفع النظام السماح لزعماء مؤتمر الوحدويين الأفريقيين الموجودين في الخارج بالعودة إلى جنوب إفريقيا ، إلا مجرد أمثلة قليلة على رياء النظام ، وهي تفاصيل كلام ف. و. دي كليرك المعهودة .

وعلى العكس من اعتقاد الشائع ، فإن إجراءات نظام جنوب إفريقيا تثبت بما يتجاوز أي ظلال للشك ، بأن القمع قائم في جنوب إفريقيا ، وهو أبعد مما يكون عن التنافر ، بل إنه يتضاد . وأولئك الذين يشيرون إلى الاتصالات بين المؤتمر الوطني الأفريقي وبين النظام على أنها دليل على حدوث تغيير جوهري ، يشيرون أن ينصلحوا بإمعان إلى ما يقوله المؤتمر الوطني الأفريقي ذاته . وتتذكر الجمعية بيان نائب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي ، السيد نيلسون مانديلا ، قد وصف ف. و. دي كليرك في حزيران / يونيو الماضي بـ "أنه شخص نزيه" . ومع ذلك ، وبعد الإدلاء بهذا البيان بوقت قصير ، شرع النظام في التصرف بطريقة تتعارض مع الفهم الذي تم التوصل إليه بين المؤتمر الوطني الأفريقي وبين النظام ، مما دفع المؤتمر الوطني الأفريقي لإصدار بياناتهم فيه نظام الفصل العنصري بالاتخراط في "نمط من قول ما لا يفعله وفعل ما لا يقوله في معاملاته مع المؤتمر الوطني الأفريقي وفي العملية التفاوضية برمتها" .

والواقع ، أن هذا نموذج مالوف في سلوك نظام جنوب إفريقيا المتسم بالمراؤفة والازدواجية ، وهو يثبت مرة أخرى أن ف. و. دي كليرك يهدف إلى خداع المجتمع الدولي بأن يجعله يعتقد أن هناك تغييراً جوهرياً قد حدث في جنوب إفريقيا .

وخلال القول ، لم يحدث تغيير له أهمية في جنوب إفريقيا منذ تولى الحكم ف. و. دي كليرك . وإذا كان دي كليرك صادقاً وملتزماً بإحداث تغييرات جوهوية ، فعلليه أن يثبت ذلك . بل إن النظام لم ينفذ حتى الآن تنفيذاً كاملاً الشروط المسبقة الموضحة

(السيد نياكي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

في الإعلان لإعداد أرضية مناسبة للمفاوضات المضمنة . ويرفع حالة الطوارئ في أيلول/سبتمبر ، لم يتم سوى تنفيذ شرطين من الشروط المسبقة الخمسة . ولهذا السبب فإن المحادثات بين المؤتمر الوطني الأفريقي وبين النظام تظل مجرد "محادثات حول المحادثات" .

وليست التدابير الأخرى التي اعتمدتها النظام سوى خطوات تمهدية أولى في بداية رحلة طويلة وشاقة . وكما شرحت في بياني أمام الجمعية العامة ، في المناقشة العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، فإن الإعلان الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي قد أرسى الأساس لعملية ذات مرحلتين لاستكمال نظام الفصل العنصري . وتتضمن المرحلة الأولى قيام النظام بتهيئة جوًّ موائِم يفضي لإجراء مفاوضات مضمونة . وتنطوي المرحلة الثانية على اتخاذ النظام أيها ، لتدابير يمكنها أن تشكل في مجموعها "تغيرات عميقة لا رجعة فيها" على النحو المنصوص عليه في الإعلان كشرط لرفع الجزاءات . وعلى الرغم من كل الكلام الذي يرافق الفضوط الرامية إلى تخفيف الجزاءات ، فإننا لم نتقدم إلى أبعد من مجرد بداية المرحلة الأولى في التنفيذ .

وقد فرضت الجزاءات إجبار النظام على التخلص من الفصل العنصري . ولا يوجد تدابير واحد من التدابير التي اعتمدت حتى الآن يشكل مساساً بل ذلك النظام . وبالرغم من الاهتمام الواسع النطاق الذي اكتسبته تلك التدابير ، فإن إلغاء قانون المرافق المنفصلة لم يمكِّن لنظام بأكثَر مما فعل بالغاء بـ. وبوتها "لقانون الخروج عن الآداب العامة" . فهذا النظام إنما يستند إلى قوانين عرفت بإنها دعائم الفصل العنصري وهي باقية كما هي . وتشمل قانون الأراضي ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تعليم البانتو ، وقانون البرلمان ذي المجالس الثلاثة ، والتشريع الذي يقسم البلاد إلى بانتوميات . وتشمل مجموعة القوانين سيدة المساعدة هذه أيضاً عدداً من قوانين الأمن التي تستخدم للدفاع عن الفصل العنصري ولمضايقة وإرهاب وإسكات معارضي النظام . وأشهر تلك القوانين هو قانون الأمن الداخلي ، وهو تشريع بالغ القسوة ما زال يستخدم حتى الان لا من أجل تقييد حرية الكلام والحركة

(السيد نياكيني ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

والاجتماع فحسب ، بل أيضاً لإرهاب وتعذيب وسجن معارضي الفصل العنصري . ومن الواضح أن أي تغيير يترك مثل هذا النظام دون مساس لا يمكن أن يومه بأنه "عميق ولا رجعة فيه" .

إن التغييرات الجارية الآن في جنوب إفريقيا هي نتيجة ضغوط متضادرة ، بما في ذلك المقاومة الداخلية ، التي قادتها حركة الجماهير الديمocratique ، والضغط الدولي - وعلى الآخر الجراءات - كل ذلك مقتربنا بخطر تصاعد النضال المسلح دوماً بقيادة طليعته المتقدمة حركة التحرير الوطني . ونسبة الغضل فيما تحقق إلى ذي كلينيك هي إهانة للتحالف المناهض للفصل العنصري ، وعلى الآخر لذكرى آلاف الوطنيين من أبناء جنوب إفريقيا الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية حرية جنوب إفريقيا .

ومن ثم ، فإن إغراق الثناء على ذي كلينيك ليس أمراً سابقاً لوانه فحسب ، وإنما هو أيضاً إشادة بفضل لا يرجع إليه . ولذلك فقد أسعد وفيه إعادة تأكيد الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة في أيلول/سبتمبر ، التزام المجتمع الدولي بالإبقاء على الجراءات . ونشر بالأسف لأن الأمل الذي أعرب عنه بأن يعيد الذين خرجوا عن المفهوم وخفقوا الجراءات النظر في قرارهم لم يلق آذاناً صاغية . ونام في خامس لآن مزيداً من البلدان قد اختار منذ أيلول/سبتمبر الخروج عن صفوف التحالف المناهض للفصل العنصري .

لقد كانت الجراءات عامل رئيسياً في إجبار نظام الفصل العنصري على قبول مبدأ المفاوضات . والجزاءات ، بالإضافة إلى غيرها من الضغوط ، هي التي جعلت النضال يقطع كل هذا الشوط ، والجزاءات هي التي سبقت بريتورياً على مائدة المفاوضات . ومن الواضح للغاية أننا سنكون بحاجة للبقاء على تلك الجراءات لفترة طويلة . وذلك لأن المحادثات ما زالت حتى الآن في مرحلتها التحضيرية والمفاوضات المهمونية لم تبدا بعد . وبقدر ما يمكن أن نؤكد ، فإن هدفها النهائي ، من زاوية النظام ، لا يزال غير واضح .

(السيد نياكي ، جمهورية
تشاد) المتحدة

لكن من الواضح للغاية من المعلومات المتوافرة أن رؤية دي كليرك لمستقبل جنوب إفريقيا لا تتوافق مع الرؤية التي ارتأها الإعلان المتعلق بالفصل العنصري . ولذلك ينبغي على المجتمع الدولي موافلة الإبقاء على الجزاءات وغيرها من الضغوط على نظام جنوب إفريقيا لإجباره على تنفيذ الإعلان .

ونحن في الخط الأمامي من النضال ضد الفصل العنصري قد تابعنا باهتمام وتعاطف وفهم التغيرات المشيرة التي حدثت في أوروبا الشرقية على مدار العام المنصرم وما يشير السخرية أن الانجازات التي حققتها شعوب أوروبا الشرقية ، هذه الشعوب التي كانت مصدر تشجيع والهام لضحايا الفصل العنصري ، قد غدت الآن مصدر قلق لهم . وفي الماضي عكف الأعداء والانتهازيون وغيرهم من يشوّهون سمعة النضال المناهض للاستعمار والفصل العنصري على تصوير النضال وكأنه صراع أيديولوجي بين الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي . ولقد فشلوا ، لأن ضحايا الهيمنة الاستعمارية والقمع العنصري رفضوا إلى حد كبير الانجرار إلى مشاجرات لا تعنيهم . إن انتهاء الحرب الباردة كان ينبيء أن يخف الضغط عن ضحايا الاضطهاد الذين كان يجبرهم باستمرار اختيار فريق دون فريق . وكان ينبيء أن يساعد على توسيع نطاق الحرية الإنسانية من خلال توسيع حدود الحرية . وما يبعث على السخرية أن انتهاء تلك الحرب قد زاد الآن من الضغط المفروض على الضحية ، وأثلّ بذلك بالموازين لصالح الظالم .

من النتائج الجانبية المقلقة جداً والمماثلة عن التغيرات الحاملة في أوروبا الشرقية هجرة عدد متزايد من مواطني بلدان أوروبا الشرقية إلى جنوب إفريقيا . وعندما تتلقى تقارير تشير إلى أن بعض هؤلاء المهاجرين قد انضم إلى الجيش ، فإن قلقنا يتضاعف . إن المتفقين السود من جنوب إفريقيا يواجهون صعوبات جمة في الحصول على ترخيص يخولهم العودة إلى الوطن ، ولو كمواطنين من الدرجة الثانية . وفي المقابل ، يصبح المهاجر الأبيض مؤهلاً بشكل تلقائي للمواطنة بعد مرور ستة أشهر على وصوله ، ويتمتع بحق الانتخاب والالتحاق بقوات دفاع جنوب إفريقيا . ومن الواضح أن يكون لدى السكان من غير البيض سبب للشعور بالقلق بمقدار نوايا زوارهم الجديد .

(السيد نياكي ، جمهورية

تنزانيا المتحدة)

ومن الأمور الحسنة جدا التي فعلتها البلدان الاشتراكية السابقة ، والتي اكتسبتها اعجابا شديدا في امقاع العالم ، التأييد المبدئي الذي محضته للنضال المعادي للعنصرية والاستعمار . ويجدونا الامل في أن يكون ما شهدناه مؤخرا مجرد انحراف وأنه سيكون بمقدورنا قريبا أن نرى عودة لسياسة الالتزام الدقيق بالمبادئ . أود الان أن أركّز الانتباه باختصار شديد على العنف المرعب الذي أدى إلى وفاة ٦٠٠٠ تقريبا في الشاتال والبلدات المحيطة بجوهانسبرغ خلال السنوات الأربع الماضية .

لأن أمر غير مطلع على الحالة السائدة وشاهد المشاهد التي تتشعر لها الأبدان معروفة على شاشة التلفزيون الاحد الماضي وهي تُظهر انفجار جولة العنف الأخيرة في جوهانسبرغ سيجد من المعقولة بمكان قبول فكرة أن حكومة تتولى مسؤولية حفظ النظام والقانون ، دع جانبا حكومة تمتلك جهاز امن ضخما وواسع الانتشار مستمرا الخدمة النظام ، يمكن أن تعجز عن إيقاف هذه المذبحة التي لا معنى لها . إلا أن هذا هو ما يعلنه النظام ، ويواافقه اصدقاؤه في الغرب على ما يقول . إنهم يمورون الصداع على أنه عنف يقوم به أسود ضد أسود آخر ، والثاني ، الذين يسهل خداعهم ، يصدقون ذلك . لأن المشاركين ، مع كل ذلك من السود ويمثلون تنظيميين للسود هما المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا والجبهة الديمقراطية الموحدة من جهة ، وإنكاشا من جهة أخرى . وما وقع من قتال في نهاية الأسبوع الماضي وأسفر عن وفاة شخص أبيض واحد فقط ليؤكد هذا الاعتقاد الشائع .

إن القوى المناهضة للفصل العنصري وجماعات التضامن لم تصدق يوما هذه الدعاية . وكشف النقاب مؤخرا عن معلومات تعزز قول المعارضين للفصل العنصري بوجسود يد شريرة وراء العنف الذي يجري في الشاتال وجوهانسبرغ . والدليل ، الذي كشف عنه في عدد من المقالات التي كتبها فيليب ثان ينكرك وأدي كوتشر ، والمنتشرة في "الويكلي ميل" في الفترة بين ٢١ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ، تقدم تفاصيل عن تورط قوات الدفاع في جنوب افريقيا في تدريب الإنكاشا في ناميبيا ، قبل الاستقلال ، والكوازاولو ، والعلاقة

(السيد نياكي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

الوثيقة بين انكاشا ورينامو . ولقد أطلق على القاعدة الموجودة في ناميبيا اسم هيبيو . فاسماء افراد القوات العسكرية لجنوب افريقيا الذين اقاموا القاعدة وأداروها بياتت معروفة ، فضلا عن هويات الشهود من شاركوا في مشروع التدريب الذي تشرف عليه الدولة . كما أن موقع مخيمات التدريب التابعة لرينامو في كوازولو بيات معروفة ، حيث يجري تدريب الانكاشا أيضا . إن العلاقة بين الانكاشا والرينامو ودور قوات الامن التابعة لجنوب افريقيا في هذا العمل القذر لا يمكن انكارها اذن .

إن ايجاد اعذار لعيز دي كليرك عن وقف المجازرة قد أصبح امرا عاديا من جانب حلفاء النظام والمتعاطفين معه . ولقد ومل إلى درجة أن أي قلق يظهرونه بشأن العنصر الحامل ، إنما يتعلق بالآثار المحتملة لهذا العنف على املاحات دي كليرك وقدرته على الاستمرار في السلطة . وفي حالات مماثلة تتتعلق بحياة النائم تحرك البلدان الغربية الكبرى بسرعة لانقاد حياة النائم ، إما بمفردها أو من خلال مجدهو دولي . ولقد رفضت هذه البلدان وبحق اية اعذار لاستمرار مثل هذه المذبحة . فالمجتمع الدولي ليس عاجزا عن وقف المجازرة التي تجري الان في جنوب افريقيا . فإذا كانت الحياة الإنسانية غالبة علينا فلا يسعنا تشجيع الاستمرار على الحالة الراهنة . إن وقف العنف في النatal وفي البلدان المحيطة بجوهانسبرغ يجب أن يكون شاغلا يحتل الاولوية القصوى لدينا جميعا .

إن النضال من أجل الإزالة الشاملة للفصل العنصري ما زال طويلا جدا . وفي شهر كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، وافق المجتمع الدولي بالإجماع على وضع استراتيجية وبرنامج عمل لتحقيق هذا الهدف . لقد كان من العناصر الهامة في ذلك الاجتماع ما تجلّ في الضرورة القصوى للبقاء على الجزاءات حتى يتتوفر شاهد على التغيير العميق الذي لا رجعة عنه . ووكلت الجمعية العامة هذا الموقف مرة أخرى في ايلول/سبتمبر . غير أن الاتجاه نحو اتخاذ إجراء من جانب واحد قد عمل على تقويض هذا النهج العالمي ويمكن أن يتسبّب في اجهاؤ عملية السلام برمتها . ويتبين أن يكون هدفنا من هذا النقاوش التأكيد مجددا على دعمنا للإعلان ، ولا سيما دعوته للبقاء على الجزاءات إلى أن تتفق على تخفيضها .

السيد جايا (بروتوكول دار السلام) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : علق العديد من المتحدثين قبلى على المناخ الملائم الذى يسود الساحة السياسية العالمية اليوم . ولكن ، وبالرغم من الآفاق الجديدة التى فتحت من خلال تخفيف التوتر بين الشرق والغرب ، يبقى الفقر والتمييز العنصري والتزاع من الامور التى لم تحل إلى حد بعيد . وكل واحد من هذه التهديدات الثلاثة العميقة الجذور التى تهدى المكامن الأولية التى نجمت عن تحسن المناخ السياسى له أسله الراسخة في اعماق جنوب افريقيا .

ويبقى نظام الفصل العنصري الذى يمارسه نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا سبباً مقيماً يؤدى إلى قلق بالغ . لقد حرم نظام الفصل العنصري ولمدة طويلة الغالبية السوداء من السكان من حقوقها الأساسية المتعلقة بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجنوب افريقيا .

إنها تواصل ممارسة التمييز ضد السكان السود وفصلهم عن الطائفة البيضاء امتداداً إلى معايير العرق واللون التي لا تقوم على أساسه . والى أن يقض تماماً على الفصل العنصري ، يجب أن نضمن أن يظل الموضوع في مقدمة شواغل الأمم المتحدة الرئيسية . وحتى تتحقق الهدف المشترك - من إنهاء الفصل العنصري - يجب أن نواصل منع تأييدنا للإعلان الخام بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الإفريقي الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي .

إننا نلاحظ التطورات السياسية الأخيرة التي وقعت في جنوب إفريقيا - مثل قرار الرئيس دي كيليرك برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي وأحزاب سياسية أخرى ؛ والإفراج عن نيلسون曼ديلا وسبعين سيماسيين آخرين ؛ وإنهاء العنف ضد المشاركين في المظاهرات السلمية ؛ ورفع حالة الطوارئ . إن هذه في الواقع خطوات إيجابية تجاه المفاوضات الحقيقة . ولذلك ينبغي تشجيع بدء حوار بين نظام بريتوريا والمؤتمر الوطني الإفريقي . وفي الوقت نفسه ، فإن القرار الذي أعلنه المؤتمر الوطني الإفريقي بوقف الكفاحسلح سيزيد من تحسين المناخ لإجراء تلك المفاوضات .

إن هذه التطورات تشير إلى الأمل . ومع هذا ينبغي الا نغالي في التفاؤل لأن الاصلاحات التي بدأها نظام جنوب إفريقيا محدودة ودعائم الفصل العنصري الرئيسية محل قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ ، وقانون أرض المولد لعام ١٩١٣ ، وقانون جنسية الأوطان لعام ١٩٧٠ لا تزال قائمة لم تتم وهي تحرم مكان جنوب إفريقيا السود من حقوقهم ومزاياهم وخدماتهم .

إن الحالة الراهنة في جنوب إفريقيا ومفهها ببلاغة السيد الياسون ، رئيس لجنة أممأ مندوقة الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب إفريقيا . فعندما كان يتكلم أمام اللجنة الخامسة لمناقشة الفصل العنصري في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ قال :

"وبينما ترحب بهذه التطورات ، ينبغي الا نقلل من أهمية المعوّبات التي لا تزال على الطريق . والعمل الذي ينبغي القيام به ما زال كثيراً . إن دعائم الفصل العنصري لا تزال قائمة . وهي بالفعل معززة بواسطة القانون ."

ومجموعة كبيرة من القوائين والقواعد واللوائح التمييزية والقمعية لا تزال توقع الدمار في أرواح الغالبية السوداء في جنوب افريقيا ... وتغفل هوة خطيرة بين "الامل والحقيقة في جنوب افريقيا . فلنواصل العمل على تحطيمها".

(A/AC.115/PV.643 ، ص 11)

ولهذا السبب بالتحديد ، يتبين الإبقاء على الجزاءات ووسائل الضغط الأخرى وتكثيفها . وفي هذا الشأن ، تؤيد بروني دار السلام جهود جميع المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ، والكوميتولث ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي في المطالبة بالقضاء التام على الفصل العنصري ومواصلة تطبيق الجزاءات بطريقة متسقة .

إن بروني دار السلام تشعر بالقلق أيضا بشأن أعمال المجموعات اليمينية والعنصرية الراغبة في إدامة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . والواقع ، إن العديد من أهل العنف تتبع من هذه المجموعات . والحالة تزداد سوءا باعمال وسلوك قوات أمن جنوب افريقيا . إن أعمالها الوحشية واحتيازها في القيام بواجباتها أمر معروفة وموثقة . إن نيلسون مانديلا قد يكون حرا ، والمؤتمر الوطني الافريقي قد يكون مشرقا ، لكن جنوب افريقيا لا تزال خاضعة للقانون . قوات الامن كما لو أن شيئا لم يتغير . وفي هذا الصدد تؤيد بروني دار السلام التداء الذي وجهته اللجنة الخامسة لمناقشة الفصل العنصري في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ بوجوب سعي جميع الاطراف المعنية الى ايجاد آلية لإنهاء العنف الاحمق لتعزيز إمكانيات التصالح الوطني في وقت مبكر .

هناك سبب آخر لقلقنا العميق هو الخلاف والتنافر بين المنظمات السوداء في جنوب افريقيا اللذان تكشفا في شكل اصطدامات عنف متكررة بين المؤيدين المتنافرين . وهذه الحالة المؤسفة التي لا معنى لها إذا ما سمح لها بأن تستمر دون هداة ، لمن تستفيد منها سوى القوى الراغبة في الإبقاء على الامر الواقع بتطبيقات مبدأ "فرق تسد" . لذلك تحت المجموعات المعنية على إنهاء خلافاتها للتسرع بالعملية التي ستؤدي في آخر الامر الى القضاء التام الذي لا يمكن اتجاهه على الفصل العنصري .

إن بروني دار السلام تيفع دائماً الفصل العنصري . وهذا النظام يغقر أخلاقياً وسياسياً . إنه إهانة لضحاياه ولمرتكيه على حد سواء . ومن ثم فإن بروني دار السلام تؤكد مجدداً تاييدها التام لإجراء مفاوضات موضوعية بين نظام بريتوريا وممثلين غالبية السوداء الحقيقيين ترمي إلى إنتهاء نظام الفصل العنصري للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع التدابير الضرورية لتحويل جنوب إفريقيا إلى دولة ديمقراطية غير عرقية . إن التأييد الذي تقدمه بروني دار السلام في الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا زاد التعبير عنه عندما تشرفت بزيارة السيد نيلسون مانديلا لبلادنا في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . إن زيارة السيد نيلسون مانديلا الناجحة لبلدان في المنطقة الآسيوية عبرت عن مدى التأييد الذي كسبه في جميع أنحاء العالم .

وختاماً ، أود أن أعبر عن تعازي وفدي بلادي القلبية لأسرة الرئيس الراحل لمؤتمر الوحدويين الإفريقيين لزاتيا ، السيد زيفاتيا موشو بيونغ ، الذي تعدد وفاته المبكرة دون شكل خسارة كبيرة للحركة .

السيد كاموتانوييري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

آخرى تداول الجمعية العامة بشأن سياسات الفصل العنصري البغيضة التي تمارسها جنوب إفريقيا . وبينما نسلم بأن بعض التطورات الإيجابية وقعت خلال العام الماضي ، الأمر الذي نرحب به ، فإن نظام الفصل العنصري لا يزال رغم هذه التغييرات قائماً . ولذلك فإن المعركة مستمرة ولم تنتهي بعد .

ويكفيتنا القول إن العدد الضخم من التشريعات الالئية ، بما في ذلك قانون الأمن الداخلي ، وقانون قمع الشيوعية ، وقانون قمع الإرهاب ، وقانون الدفاع ، وقانون الترهيب لا تزال شاغدة المفعول . وسوف تذكر هذه القوانين القمعية بأنها كانت ترمي إلى تقييد النشاط السياسي المفيد .

إن قانون تسجيل السكان ، الصادر عام 1950 ، الذي يقيم نظام تمييز عرقياً يتقرر على أساسه مصير كل فرد فيما يتعلق بالحق الدستوري والانتقال وحقوق الإقامة

والمنافع الاجتماعية وخدمات الدولة ، لا يزال قائما . ولا يزال قانون مناطق الجماعات المدار في عام ١٩٦٦ ، وما تلاه من تعديلات ، يمنح الحكومة العنصرية حق الرقابة على صفات الملك بين الأجنبي وعلى إجراء تغييرات بين الأجنبي في مكن الملك أو استخدامه .

إن القانون المستوري رقم ١١٠ لعام ١٩٨٣ يستعبد ، بصورة محددة ، ٧٥ في المائة من سكان جنوب إفريقيا من التصويت في انتخابات الحكومة المركزية . وهذا الواقع المしだ لا يزال قائماً ويتعزز بقانون المواطنة في الموطن الأصلي لعام ١٩٧٠ ، الذي يحرم بالفعل السكان السود في جنوب إفريقيا من حق المواطنة .

وفي الوقت ذاته . تفيد أنباء مشيرة للانزعاج بأن أعداداً كبيرة من مواطنين سابقين من بلدان أوروبا الشرقية - يزعم أن الكثير منهم من العاملين السابقين في المخابرات - يتقدّمون على جنوب إفريقيا ، وأن نظام جنوب إفريقيا يسهل مرعة توطينهم وحصولهم على الجنسية . وهكذا ترى أن هناك خطاً وشيكاً باستخدامهم في قوات الأمن في جنوب إفريقيا لدعم النظام ، وسيكون لهم أيضاً حق التصويت . يحدث هذا في وقت تظل فيه الأغلبية السوداء محرومة من حق المواطنة وحق التصويت .

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة بالإجماع الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها الدمرة في الجنسي الأفريقي . وفي الفقرة ٩ من ذلك الإعلان يلتزم المجتمع الدولي بكفالة :

"العمل على لا يخفى المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب إفريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقية لا رجعة فيها ، معأخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار" . (القرار
١١٦ ، الفقرة ٩ (د))

والقرار المتعدد بتوافق الآراء في الدورة المستثنفة التي عقدت من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر هذا العام للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان يكرر التأكيد على هذا الموقف .

ومن ثم ، يأسف وقد يلادي أسفًا عميقاً لأن بعض البلدان اختارت تخفيف شدة الجزاءات القائمة ضد جنوب إفريقيا ، على سبيل مكافأة النظام العنصري على التغييرات التي بدأها والتي كان يجب أن تتخذ منذ أمد طويل . في عمرة التشوه

الراهنة حول "رياح التغيير" و "النظام الدولي الجديد" ، يخاطر المجتمع الدولي بالوقوع ضحية وهم يصور له تغييرا هيكليا قد حدث بالفعل في جنوب افريقيا . وهذا الوهم ، للأسف ، تأصلت جذوره فعلا في بعض الاوصاف . وقد نادى السيد نيلسون مانديلا نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي بالإبقاء على الجراءات الاقتصادية وغيرها من اشكال القبط . وإننا نطالب المجتمع الدولي بالامماء إلى الأغلبية السوداء بشأن هذه المسألة .

لقد تعجلت بلدان عديدة فأعادت قبيل الاوان الروابط الدبلوماسية مع النظام العنصري . كما ان شمة بلدان اخرى تفك في ان تحذو حذوها . ويجب الا يغيب عن بال المجتمع الدولي ان التطورات الحالية في المنطقة جاءت نتيجة نضال مكثف داخل جنوب افريقيا إلى جانب الضغوط الاقتصادية والعزلة السياسية التي فرضها عليها المجتمع الدولي . لم تكن انقلابا طوعيا في سلوك حكومة جنوب افريقيا ولا منه منها . هذه التحركات لإعادة العلاقات الدبلوماسية سابقة لوانها . ويتعين ارجاؤها إلى حين القضاء الكامل على الفعل العنصري .

إن تقرير المقرر الخاص عما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم إلى النظام العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا من آثار ضارة على التمتع بحقوق الإنسان (A/45/552) يصف الاساليب المختلفة التي تتحايل بها الشركات الأجنبية كيما لا تسحب استثماراتها سببا كاملا من جنوب افريقيا ، وهذا يتعارض مع إعلان توافق الاراء سابق الذكر تماما وروحا . إن الإشارات المختلفة التي توجه إلى نظام جنوب افريقيا في هذه المرحلة العرجية يمكن ان تؤثر تائيرا عكسيا على الاتجاه الحساني الذي بدأ يبرز الان .

وهناك اتجاه مقلقة عن وجود خطط لوضع دستور مختلط يعطي الانطباع بحكم الأغلبية السوداء ، ولكنه يحيط ذلك باليات معوقة كثيرة جدا بحيث يتسرع الوضع الراهن في واقع الامر . وعلى حركات التحرر ، وهي تستعد للمفاوضات المقرر اجراؤها في العام المقبل ، ان تأخذ جذورها حتى لا تخندق بآبي محاولة للتعميم تحت ستار تطبيق

(السيد كامونانوبيري ، أوغندا)

مبداً صوت واحد لكل فرد مما يكسب النظام العنصري أصدقاء في الخارج بينما يتم تعزيز امتيازات البيق في الداخل بأساليب ملتوية . ويبيق واجب المجتمع الدولي أن يضمن تحقيق المعايير المتصورة عليها في الإعلان والقضاء التام على الفصل العنصري .

ويلاحظ وفيدي مع عميق القلق تصاعد أعمال العنف مؤخراً في مقاطعة ناتال . ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى إعادة توجيه طاقاتها نحو المهمة الشاقة ، مهمة إقامة جنوب إفريقيا الديمocratية الموحدة وغير العنصرية . ولتكن كان وفيدي لا يعتزم إعفاء المتورطين في العنف الطائفي من المسؤولية ، فإننا نود أن نؤكد أن هذه الدعوة موجهة أيضاً إلى القوى البيضاء اليمينية المغالية في التطرف والتي كان لها يد في إذكاء لهيب العنف على أمل تعويق الاتجاه الإيجابي الحالي .

ختاماً ، ندعو جميع المنظمات المشتركة في الكفاح ضد الفصل العنصري أن تظل يقطة في هذه المرحلة الحرجة ، إن منظمة الوحدة الإفريقية تعكس على معالجة هذه المسألة منذ نشأتها . وكما يتجلّى في إعلان هراري لعام ١٩٨٩ ، ستواصل القارة الإفريقية رصد وتقييم التطورات في جنوب إفريقيا حتى تظهر شواهد جلية على حدوث تغيرات عميقة لا رجعة فيها . ونأمل أن يشهد العقد الأخير من هذا القرن تغييراً ملحوظاً حقيقياً لصالح من طالت معاناتهم في جنوب إفريقيا .

وبفضل تطبيق الجزاءات وممارسة الضغوط أمكن للنضال أن يحقق ما حققه حتى الآن . ومن الضروري وبالتالي أن تستمر في موقفنا هذا حتى تظل بريتورياً على الطريق المؤدي إلى تنفيذ أحكام إعلان الأمم المتحدة . إننا نطالب المجتمع الدولي أن يظل ملتزماً في هذا الصدد حتى تتحرر جنوب إفريقيا من الفصل العنصري .

السيد أوبرلين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المناسب ، ونحن نقترب من الذكرى السنوية الأولى لاعتماد الجمعية العامة الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الإفريقي ، أن نتوقف هنئية لنقيم التطورات التي حدثت في تلك الفترة .

إن هذا الإعلان ، الذي كُتب من أجله وفود عديدة كيما تتوصّل إلى أول بيان

يمدر بتوافق الآراء متهمنا برنامج عمل لجنوب إفريقيا ، إعلان له دور بارز في التطور السياسي الذي يحدث في ذلك البلد . إنه المعيار الذي تقيم به تصرفات ملوك جنوب إفريقيا والتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي - كما جاء في تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري - وهو يظل أيضا المنارة السليمة التي تهتم بها في سيرنا نحو المستقبل .

لقد شهدت الشهور الـ ١٢ الماضية بعض التغيرات العميقة في جنوب افريقيا . فياطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين الهاamins ، ورفع الحظر عن المنظمات السياسية ، وإلغاء قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة ، وهو أحد الركائز الأساسية للفصل العنصري ، وإنهاء حالة الطوارئ في كل البلاد باستثناء بعض المناطق في الترانسفال ، كانت كلها بمثابة تدابير وتقديرات هامة طال انتظارها . ومما لمه نفس القدر من الأهمية المقرر الذي اتخذه المؤتمر الوطني الافريقي بشذوذ اللجوء إلى النضال المسلح في السعي لتحقيق أهدافه السياسية . إن إجراء حوار سياسي بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا لهو تطور آخر يعطينا - كما خلص الامين العام في تقريره الصادر في تموز/ يوليه ١٩٩٠ - أملاً بأننا نشهد بداية عملية مفضية صوب جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة متعددة الأعراق .

هذا كله حسن . وترحب نيوزيلندا بما أعلنه الرئيس دي كليرك من اعتزامه اتخاذ مزيد من التدابير في الدورة البرلمانية المقبلة تتضمن قوانين الأرض وقانون مناطق الجماعات . لكن كما أوضحت المحادثات الأخيرة بين الرئيس دي كليرك والسياسي مانديلا لا تزال توجد مخاطر جمة تهدد عملية التفاوض . فالطريق الذي يجب قطعه ليس ممهدًا بالقدر الكافي .

إن العنف المستمر وتعنت متطرفين الجناح اليمين مازالا يشكلان خطراً على التقدم السياسي . ولا يزال ثمانون في المائة من مواطني جنوب افريقيا ينتظرون الحصول على حق في التصويت ، وأوجه التباين الاقتصادي والاجحاد في التعليم والصحة والاسكان لم يتم التصدي لها بعد . وخلاصة القول ، إنه ولئن كانت قد ظهرت بوادر ايجابية للتغيير فما زال ي ينبغي القيام بالكثير .

إن التغيرات التي وقعت داخل جنوب افريقيا وتلك التي وقعت في عالمها في العام المنصرم - سواء كنا نرحب بها أم لا - يجب أن تسمح للمجتمع الدولي بأن يخفف من الحذر الذي اتسم به نهجه إزاء مسألة الفصل العنصري . و موقف نيوزيلندا حيال الفصل العنصري واضح وهو أن هذا النظام إهانة لكرامة الإنسانية ولابد من استئصال

شأفتة دون إبطاء . ونحن نتешاطر النتيجة التي خلصت إليها اللجنة الخاصة لمناقشة الفصل العنصري أي انه ما لم تحدث تغيرات عميقة لا رجعة فيها فستظل إمكانية وجود الفصل العنصري في شكل مستتر قائمة .

ولهذا السبب لن تقتضي حكومة نيوزيلندا بأن تغيرا عميقا لا رجعة فيه قد حدث إلا عندما يقع بالفعل وليس عند الوعود به . فالوعود غير كافية . ونحن ننتظر من أولئك الذين يعانون من إجحافات الفصل العنصري أن يؤكدوا أن التغيير قد حدث بالفعل .

وتلاحظ حكومة بلادي تقييم اللجنة الخاصة لفعالية الجزاءات المفروضة ضد حكومة جنوب افريقيا وما توصل إليه بشأن أهمية الإبقاء عليه بغاية التعجيل بتحرك برلمانيا صوب مفاوضات حقيقة ودستور جديد . ونحن - على غرار غيرنا من أعضاء الكمنولث - نتешاطر هذا الرأي . وعلى المجتمع الدولي ألا يخفف الجزاءات على نحو سابق لوانسه . إذ لا تزال الركائز التشريعية للفصل العنصري قائمة . وما زالت حكومة جنوب افريقيا تبني على وسائل الاحتجاز دون محاكمة ، وحظر المنشورات والوقوف في طريق المشاركة السياسية الكاملة للفالبية الساحقة من السكان ، بل أنها مستمرة في اللجوء إلى هذه السبل .

وفي عملية تطبيق الجزاءات المفروضة ضد جنوب افريقيا ، نفتت نيوزيلندا كل التدابير التي طالب بها مجلس الأمن والكمونولث . وقد قبلنا الاضطلاع بدور رئيسي في المفاوضات التي جرت في نيويورك في العام الماضي والتي أدت إلى اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري بتواافق الآراء . كما كانت نيوزيلندا أيضا عضوا نشطا في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا . إن تقرير ذلك الفريق ، المعروض علينا الان ، وثيقة شاملة توضح الجهد المطلوب بذلك في تطبيق الجزاءات . إن الحظر النفطي ، على غرار الجزاءات الأخرى ، يعني من ثغرات بل في الواقع من انتهاك مباشر . وتنوي حكومة نيوزيلندا مطالبة الدول بأن تلتزم التزاما صارما بالحظر النفطي .

لقد انضمت نيوزيلندا إلى عضوية الفريق الحكومي الدولي منذ إنشائه في عام ١٩٨٦ ، وهي مدة أطول من السنوات الثلاث التي تعهدنا بها أعلا . لكن الجهد كان مثمرًا والنتيجة كانت ملموسة . ونحن نستطيع إلى انضمام بعض الاعضاء الجدد إلى الفريق في العام القادم ، وبهذا التغيير قد تنظر نيوزيلندا في التخلص عن مكانها لوفد آخر . كما نود أن نفتئم الفرصة لنرحب بمبادرة اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري - وهي اللجنة التي يعمل معها الفريق الحكومي الدولي عن كثب - للتحرك موب توسيع عضويتها . كما تشير اللجنة الخامسة في تقريرها إلى أهمية المساعدة المقدمة إلى القسوى المناهضة للعمل العنصري داخل البلد . وقد أسعد نيوزيلندا أن ساعدت في هذه الجهود ، بما فيها توفير المنح الدراسية لمرشحي المؤتمر الوطني الافريقي وتقديم المساهمات المالية إلى برنامج زمالة ناسو التابع للكمنولث . وتسهم نيوزيلندا أيضًا في مندوبي الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا .

إن مشاريع القرارات التي على وشك أن تعرّض على الجمعية العامة تثبتاً يدين تبايناً هاماً مع قرارات الدورة الماضية . فهي ليست مجرد رمز للتقدم الذي أحرز في السنة الماضية فحسب لكنها أيضًا تذكرة واضحة لما ينتظرنا في المستقبل . ونحن ، على غرار غيرنا من الوفود الأخرى ، مدركون لما بذل من عناء في صياغتها لإيجاد أفضل توازن ممكن بين التغيرات التي حدثت بالمقارنة بتلك المنتظرة . وعلى الرغم من أن بعض مشاريع القرارات لايزال يسبب صعوبات لنيوزيلندا ، كما هو الحال بلا شك ، في أجزاء معينة ، بالنسبة لوفود أخرى ، فإنه من المثلج للصدور بمثابة خاصية أن نرى أن روح الإعلان الذي اعتمد في العام الماضي قد تجسدت في مشروع القرار الخام بالجهود الدولية المبذولة للقضاء على العمل العنصري .

لقد حدثت تغييرات حميدة ذات مغزى في جنوب افريقيا في العام الماضي ، بينما أن نيوزيلندا ترى أن الأسباب التي دعت إلى العمل الشاق لتحقيق تواافق الآراء في الدورة الاستثنائية وفي أيلول/سبتمبر لاتزال صالحة وملزمة . فقد عملنا في هاتين المناسبتين على إرسال إشارة موحدة لبريتوريا استمدت قوتها على وجه التحديد من

كونها نداء موجها من قبل جميع أعضاء الامم المتحدة . وترى نيوزيلندا ، كما في رسالت أمين الشؤون الخارجية للمؤتمر الوطني الافريقي السيد ميككي في اجتماع عقد في اوائل هذا الاسبوع ، انه يتبعين على المجتمع الدولي ان يستمر في إرسال تلك الاشارات الموحدة إلى حكومة جنوب افريقيا بأن الفصل العنصري يجب استئصاله ، وعلى وجه السرعة* .

السيد زوني (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هنا نحن نلتقي ثانية في دورة عادية للنظر في بند جدول الاعمال الخاص بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ومن الملائم أن نذكر بأن الجمعية قد وضعت هذا البند قيد نظرها منذ إنشائها . وعلى مر السنين ، بذلك هذه الهيئة كل جهد ممكن لجعل المجتمع الدولي يشعر بمحنة شعب جنوب افريقيا الخاضع لحكم الفصل العنصري . لكن بالرغم من هذه الجهود الحميدة لا يزال الفصل العنصري وصمة على ضمير العالم . إن واضعي هذا النظام ومؤيديه يعملون بلا كلل على ترسيمه في كل جانب من جوانب الحياة في جنوب افريقيا .

لقد أصبح الإطراء على التطورات التي وقعت داخل جنوب افريقيا منذ التقىنا في الدورة العادية في العام الماضي ، بدعة يزداد اتباعها في هذه القاعة . وهذه التطورات يعتبرها البعض أسبابا كافية لكي تعامل الامم المتحدة نظام جنوب افريقيا باحترام ولكن يحظى هذا النظام بقبول دولي ولتخفييف حدة الضغط عليه .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوترستا (اندونيسيا) .

وتعتبر هذه المشاعر في أحسن الحالات في غير محلها ، وتعتبر في أسوأ الحالات بمثابة حملة متعمدة ومنسقة تنسيقاً جيداً من جانب النظام القائم في جنوب افريقيا وخلفائه ، بهدف إبطاء عملية إزالة الفصل العنصري إن لم يكن تخريبيها تخريبياً كاملاً . فالحالة في جنوب افريقيا ليست فحسب مزععةً ومتسمةً بعدم اليقين بل أن نظام جنوب افريقيا لم يبد استعداداً ملحوظاً لإعلان أن الفصل العنصري لم يعد يمثل سياسته الرسمية ، ولا تأخذ التدابير الازمة لتحطيم دعائم الفصل العنصري وهي : قانون الأراضي ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون تعليم البانتسو ، والقوانين المنشئة للبرلمان ذي المجالس الثلاثة ، ونظام البانتومستانات وهي قائمة كلها تماماً ولم تتم حتى الآن .

لقد انقضى الان عام تقريباً منذ أن خاطب رئيس دولة زامبيا فخامة الدكتور كينيث كواندا الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة معلناً :

"إنه لمما يبعث على عميق الاسف أن رياح التغيير لم تهب بعد على جنوب افريقيا ولسوف تحتاج جنوب افريقيا إلى بيريسترويكا خاصة بها قبل أن تتجه رياح التغيير إليها" . (A/S-16/PV.1 ، ص ٢٦)

هذه الكلمات لا تزال اليوم صحيحة كما كانت يوم إعلانها . فحتى يومنا هذا لم ينفذ نظام جنوب افريقيا تنفيذاً كاملاً إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته تلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بتوافق الآراء ، والتي يتضمن كل العناصر الضرورية لتهيئة المناخ الذي يهيء إلى إجراء المفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين للأغلبية المقهورة . ولايزال نظام جنوب افريقيا يفرض القيود على النشاط السياسي ، ويحتفظ بالحق - الذي لم يخرج من استخدامه - في اعتقال المنفيين السياسيين الذين يسمح لهم بالعودة إلى البلاد .

وعلى ذلك ، فإنه ما لم ينفذ نظام جنوب افريقيا الإعلان تنفيذاً كاملاً ، وبينما الفصل العنصري كسياسة رسمية ، ويستخدم التدابير الازمة لتحطيم الدعائم

المستورية للغسل العنصري ، فإنه سيتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة ، حتى يتم ذلك ، الإبقاء على الضفوط ، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على نظام بريتوريا .

وقد أعرب البعض عن نفاد صبرهم إزاء استمرارنا في انتقاد نظام جنوب إفريقيا ودعوتنا إلى عزله حتى بعد أن اتخد ذلك النظام بعض التدابير ، كالافراج عن بعض السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية ، ورفع حالة الطوارئ . ونحن نجد من الغريب أن أصدقاء جنوب إفريقيا هؤلاء مافتئوا يحثوننا على التذرع بالصبر منذ عام ١٩٤٨ عندما اعتمد نظام جنوب إفريقيا الفصل العنصري كسياسة رسمية له ، ويطلبون مرارا وتكرارا إعطاء نظام الأقلية الفرصة للإصلاح . وبعد انقضاء أكثر من ٤ عاماً ما زلنا ننتظر دون آية استجابة . ومن المؤكد أن الشيء الوحيد الذي جذبناه من هذا الصبر هو بقاء الفصل العنصري على حاله .

لقد اتهمنا بأننا نتمسّك عمداً ودون تفكير بما يسمى بالعبارات الخطابية القديمة رغم ما يحدث في جنوب إفريقيا ويعتبره البعض بأنه تغييرات عميقه . وقد تلقينا النصائح في الجمعية العامة وفي بعض اللجان بأن نتخلى عن تلك العبارات الخطابية وأن نستخدم بدلاً منها ما يسمى الان بلغة عقد التسعينات فيما يتعلق بالحالة في جنوب إفريقيا . ولكن بأي كيفية أخرى يمكننا أن نشير إلى الفصل العنصري ، وهو سياسة تعدّ منذ اللحظة الأولى لظهورها سياسة عنا علينا الزمن .

إن المشكلة هي أنه لأسباب أنانية بحتة ، يود الذين كانوا حلفاء لجنوب إفريقيا وأصبحوا الآن أصدقاءها الجدد أن يخلصوا جنوب إفريقيا من متابعتها حتى قبل أن تصل عملية التغيير إلى مرحلة لا رجعة فيها كما يدعوا الإعلان الذي أشرنا إليه . دعوني أكرر أنه ليس لأحد غير شعب جنوب إفريقيا المقهور حق مشروع في تقرير متى تكون العملية السياسية للتغيير قد وصلت إلى المرحلة التي لا رجعة فيها . إن هذا الشعب هو الذي تحمل عبء مظالم الفصل العنصري ؛ وهو الذي حظيت قضيته العادلة بالتأييد في شتى قرارات الأمم المتحدة وفي الإعلان المتعلق بالفصل العنصري السالف الإشارة إليه .

وستكون خائدين لهذا الشعب لو أئنا عجزنا عن أن ننفذ تنفيذاً كاملاً الإعلان وكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذا البند . وحتى الان لم يعلن هذا الشعب بعد أن الحالة وصلت إلى المرحلة التي لا رجعة فيها .

ولابد من التأكيد على بعض الأمور بغية وضع المسألة في نصابها الصحيح . لقد شعرنا حقاً بسعادة غامرة عندما أطلق سراح نيلسون مانديلا من سجنه . والواقع إنه في كل وقت يخرج فيه عن مسجونين سياسيين فإن جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم أجمع تشعر ببهجة ويشيع الأمل في نفوسها في مستقبل البلد . إلا أنه سيكون من السخيف أن تعمد الجمعية العامة أو أي أحد آخر إلى مكافأة نظام جنوب افريقيا على إفراجه عن نيلسون مانديلا ورفاقه ، لانه لم يكن من المفترض أصلاً إلقاءهم في غياهب السجون . فلو كانت الفظائع البشعة التي ارتكبها نظام القتلية البيضاء ضد الأغلبية السوداء المقهودة قد تم ارتكابها بدلاً من ذلك من جانب تلك الأغلبية السوداء ضد القتلية البيضاء لسمعاً نداءات طالب بإجراء محاكمات على غرار محاكمات نورمبرغ لقادة السود ، وليس نداءات تدعوا إلى مكافأتهم .

إن السرعة والرغبة اللتين يجري بهما التصالح مع نظام الفصل العنصري عقب اعتماده التدابير القليلة التي أشرنا إليها يتناقضان تناقضاً صارخاً مع الطريقة المتبعة بالانتقائية والتردد التي تطبق بها الجزاءات على جنوب افريقيا . وفي رأينا أن هذا التناقض يكشف الرغبة الموجودة لدى حلفاء النظام في تمديد سريان الفصل العنصري ، الذي هيأ مناخاً استثمارياً مربحاً للغاية للكثير من الشركات عبر الوطنية التي استغلت العمالة السوداء الرخيصة بشكل لم يسبق له مثيل .

ويبدو وقد بلدي أن يسجل قلقه البالغ إزاء الانتباة التي ترددت عن الموظفين السابقين الذين كانوا يعملون في دوائر الأمن في بلدان أوروبا الشرقية ممن تعذر استيعابهم في النظام الجديد أو الذين كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً للغاية بالحكومات السابقة في بلدانهم وأصبحوا في خوف من مطاردتهم بسبب الجرائم المنسب إليهم ارتكابها . إن الانتباة تتقول إن هؤلاء الموظفين السابقين أخذوا يتواجدون أليواها

على جنوب افريقيا حيث يجري استيعابهم في شرطة جنوب افريقيا وأجهزتها الامنية الأخرى . والواقع أن بعض المعلقين أشاروا إلى هذه الحركة بأنها "هروب من الديمقراطية" . ونظرا للخطورة التي نرى بها هذه الانباء ، فإننا ندعو الامين العام لأن يقوم من خلال الامانة العامة بإلقاء تحقيق حول حقيقة هذه الانباء المزعجة ، وأن يقدم تقريرا بشأنها إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

ورغم أنه كان يجب أن تتضح لنظام جنوب افريقيا منذ زمن طويل حقيقة أن الفصل العنصري ليس نظاما غير صالح فحسب ، بل انه نظام غير قابل للأصلاح كذلك . وبالرغم من السرعة التي أعلن بها حلفاؤه - قبل الاوان - سقوط هذا النظام البيفيقي ، فإننا نسود أن نحذر الجمعية العامة من أن نظام جنوب افريقيا لا يدخل وسعا في سبيل ضمان بقاء كل مظاهر الفصل العنصري .

وفي المقام الاول ، يبذل المخططون الدستوريون للفصل العنصري جهودا محمومة لوضع دستور لما بعد الفصل العنصري يرسخ حقوق الأقلية البيضاء ، وهذا التعبير إنما هو كنایة تستخدى للتعبير عن المقصود الحقيقي وهو ترسیخ الأقلية . ولا يسعنا إلا أن نندهش لاتفاق حلفاء النظام الذين يؤيدون هذه الفكرة ، في حين أنهم يرفضون النساء المماثلة التي تصدر عن الأقليات الموجودة في بلدانهم هم .

ثانياً ، يعكف المخططون الاقتصاديون للفصل العنصري الآن على تحويل المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، بل يقومون بتوزيع تلك المشروعات فيما بين مؤيدي الفصل العنصري . وهذا التصرف ليس قائماً على أي التزام راسخ من جانب نظام جنوب إفريقيا بالتحول إلى المشروعات الخاصة أو باقتصاديات السوق الحرة . بل أن القصد وراء ذلك هو ، يقيناً ، ضمان الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري ، التي يتمنى أن تكون تحت حكم الأغلبية السوداء ، من الاستمرار في ممارسة احتكار السلطة الاقتصادية ، بينما يُترك للحكومة السوداء إدارة بنية سياسية خاوية الوفاض .

ثالثاً ، يرمي النظام ، باستيعاب أفراد الأمن السابقين من أوروبا الشرقية ، البنية الأمنية والعسكرية لفترة ما بعد الفصل العنصري بحيث تنافس المؤسسة السياسية للأغلبية المدنية ، بل تعمل على إثارة الفتنة ضدها . وغني عن البيان أن هذه العسكرية والأمنية ستكون هي الأداة التي يسع مؤيدو الفصل العنصري من خلالها إلى إدامة هذه السياسة البشعة ، وجعل الحكومة المدنية تحت رحمة بصرة مستمرة .

وأخيراً وليس آخرًا ، فإن نظام جنوب إفريقيا يقف الآن موقف المتراج بارتياح في الوقت الذي يتمتع فيه العنف الطائفي الذي أوجده ذلك النظام من خلال سياسة البانتوستانات . وما من شك في أن وقف هذا العنف يدخل في نطاق قدرات نظام جنوب إفريقيا إذا رغب ذلك النظام في ذلك . ويسمح نظام جنوب إفريقيا للعنف بأن يستمر الان بغية تعزيز الفكرة القائلة بأن السود غير قادرين على تحمل المسؤولية وبأنهم يتصرفون بالعنف ، ومن ثم لهم ليسوا على استعداد لتسلّم مقاليد القيادة في هذا البلد . والهدف من ذلك بطبيعة الحال هو منع الفصل العنصري الفرصة لإطالة بقائه .

ومع كل هذا التأمر الجاري في جنوب إفريقيا ، حان الوقت لكي يكون المجتمع الدولي أكثر يقظة من ذي قبل . إن أي محاولات لتخفيف ضغط الجزاءات على ذلك النظام في هذه الفترة الحرجة ستتشكل تخلياً من المجتمع الدولي عن مسؤولياته التي التزم بها نحو الشعب المضطهد في جنوب إفريقيا .

وعلى الرغم من انتشار الدمار الذي لحق بالحياة والممتلكات على نطاق واسع في الجنوب الافريقي ، بسبب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فإننا في المنطقة لسنا أقل إصرارا في العزم على موافلة دعمنا لشعب جنوب افريقيا المضطهد حتى يدحر الفصل العنصري في نهاية المطاف . ومن الان فصاعدا ، سنجمع شتان أمرين ، ونواصل مسيرةنا التي تأخرت كثيرا على طريق اعادة بناء الاقتصاد والتنمية .

والواقع أنه حتى في هذه الأوقات العصيبة مازالت روح التاليف السياسي النابضة ، التي حبها الله بها بلدان الجنوب الإفريقي ، ترسى أساساً راسخاً للتعاون والتكامل بين دوله . ومع ذلك ، فلنتحقق منطقتنا المدى الكامل للتحرر والامكانيات التي يمتلكها - لحسن الحظ - الجنوب الإفريقي إلا بعد تدمير الفصل العنصري نهائياً ومحوه تماماً .

وقبيل أن أختتم ببياني ، أود أنأشيد برئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أخي وزميلي ، السفير ابراهيم غمباري ممثل نيجيريا ، لقيادته النشطة والحكيمة لاعمال تلك اللجنة الهامة . وبالمثل ، أُثني على سائر أعضاء اللجنة لجهودهم الدؤوبة الرامية إلى استئصال الفصل العنصري . إن تقرير اللجنة يتضمن فيضا من المعلومات التي تهیئ أساسا لمداولاتنا .

وأود أيضاً أن أُثني على الفريق الحكومي الدولي لردم توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا ، للتقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة . إن الحقائق المذكورة التي تضمنها ذلك التقرير عن انتهاكات الحظر النفطي تؤكد وجهة نظرنا التي أعربنا عنها طويلاً بأن الحظر يحتاج إلى تعزيزه يجعل أحکامه الرامية في محل الامتنان . إننا نطالب بالتزام أكثر صرامة بأحكام الحظر .

ومافتئ مرکز الامم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية يقوم بدور رئيس
لإشارة انتباه المجتمع الدولي إلى قيام الشركات عبر الوطنية باستغلال شعب جنوب
افريقيا وموارده الطبيعية . ونحن نشيد بجهود المركز في هذا المدد .

(السيد زوني ، زامبيا)

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن عميق امتنان وفدي للسيد خافيير بيريير دي كوبيار ، الأمين العام ، لتفانيه في سبيل قضية شعب جنوب إفريقيا المظلوم . فقضية هذا الشعب هي قضيتنا . ولا يسعنا أن نخلله في هذا الكفاح العادل من أجل العدالة والحرية والديمقراطية .

السيد بولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشهد المجتمع الدولي الان عملية تغييرات عميقة في العديد من المجالات . وتظهر تلك التغييرات أيضا في جنوب إفريقيا . إن الفصل العنصري - نظام العنصرية المؤسسة البغيضة - في سبيله الان إلى الزوال .

نحن نلاحظ مع الارتياح أن عملية التغيير الديمقراطي في جنوب إفريقيا قد بدأت في تقويض دعائم الفصل العنصري ذاتها . وبولندا على يقين بأن هذه عملية لا رجعة فيها ، وأن حكومة الرئيس دي كليرك ستواصل ، بإجراءاتها الجسورة ، تأكيد نواياها المعلنة بازالة الفصل العنصري من الحياة الاجتماعية - السياسية في جنوب إفريقيا . ويعتبر إنتهاء حالة الطوارئ في نتائج خطوة في هذا الاتجاه . ونحن نأمل أن تؤدي المفاوضات السياسية في جنوب إفريقيا من أجل اعتماد دستور ديمقراطي جديد ، إلى نتائج مقبولة على وجه العموم .

وفي رأينا أن الانهاء التام للفصل العنصري والمقترن بالتحول الديمقراطي الكامل للمؤسسات العامة والاجتماعية في جنوب إفريقيا ، يمكن أن يتحقق ، بل ينبغي أن يتحقق ، عن طريق الوسائل السلمية ، ومن خلال المفاوضات والتسوية السياسية . إن النهج البناء الذي يتبعه زعماء المعارضة من الديمقراطيين المناهضين للفصل العنصري يحظى بالاعتراف على نطاق واسع . ونثمث لهم وحدة الصد لكي يواصلوا ، دون تأخير ، المهمة التي تنتظرونهم .

إن الاجتماعات التي عقدت بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا ، مثل الاجتماع الذي عقد مؤخرا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، لا يمكن اعتبارها إلا بادرة على التوأيم الحسنة من الجانبين على السواء لحسن الخلافات التي عرقلت

المفاوضات بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا . ونحن نشعر بالتشجيع لما تواتر من معلومات تفيد بأن السيد دي كليرك والسيد مانديلا أعديا مرارا وتكرارا عن التزامهما بالمفاوضات وبالحلول السلمية .

تؤيد بولندا تأييدا كاملا الاشتراك الفعال والمستمر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في تعزيز الطرق السياسية السلمية لانهاء الفصل العنصري . لقد كان للضغوط الدولية القائمة ، بما فيها الجزاءات ، اثرها الكبير على بدء العمليات الديمقراطية في جنوب افريقيا . إلا أنه يبدو من المغيب في هذه المرحلة أن ننتظر فسي اتباع نهج أكثر ايجابية مما ييسر احراز التقدم في المفاوضات هناك ، ويقلل من خطورة زعزعة الاستقرار الداخلي ، ويساعد على إجراء الحوار بدلا من المواجهة .

إن الحالة الدولية الراهنة ، لاسيما انتصار الديمقراطية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية قد خلقت ، في رأينا ، بيئه سياسية جديدة أكثر إيجابية لحل مسألة الفصل العنصري وغيرها من المشاكل المعقدة القائمة في الجنوب الإفريقي حالياً . ولم تعد مشكلة الفصل العنصري تُستخدم كذریعة للمواجهة بين الكتل والتناحر على مناطق النفوذ في إفريقيا . والآن أصبحت قبل كل شيء مسألة حقوق إنسان . وبولندا تنظر إلى مسألة الفصل العنصري من هذا المنظار .

ويرحب بلدي بارتياح بالنهاية الناجحة لعملية تصفيه الاستعمار في ناميبيا التي قامت فيها الأمم المتحدة بدور رئيسي . وظهور جمهورية ناميبيا المستقلة نجاح باهر في الحقيقة لشعب ناميبيا ، وكذلك للمجتمع الدولي بأسره . وجميع الدول والحكومات التي أسهمت في هذا النجاح تستحق الثناء . ونحن مقتنعون اقتناعاً عميقاً بأن الدروس الهامة التي يمكن لمنطقة الجنوب الإفريقي بأسرها أن تتعلمها من تحرير ناميبيا هو أن الحوار والمفاوضات هما أفضل وسيلة ، بل نعتقد أنهما الوسيلة الوحيدة الفعالة ، لحل المشاكل الأساسية .

إن بولندا تؤيد التغيرات الديمقراطية والسلمية في جنوب إفريقيا يومهاً أفضل طريقة لتصفيه الفصل العنصري واستعادة ذلك البلد لمكانه في مجتمع الأمم . ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه التغيرات جميع البلدان من إقامة علاقات طبيعية مع جنوب إفريقيا على أساس المتنعة المتبدلة . فمن شأن مسيرة الأحداث هذه أن توسع الآفاق المفتوحة أمام سكان جنوب إفريقيا وتمكنهم من التغلب على العزلة الدولية ، التي يشعر بها أيضاً المهاجرون البولنديون الذين يعيشون هناك .

وبولندا ستؤيد قرارات الجمعية العامة التي تُيسّر إزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تميز هذا العام بالآفاق التي انفتحت ووفرت للمجتمع الدولي أسباباً للتفاؤل إزاء مرحلة جديدة في العلاقات الدولية ، مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وبغض النظر عن التحدي الخطير لأهدافنا النبيلة وإساءة البالغة إليها الممثلين في احتلال الكويت ، فإننا مقتنعون

اقتباها تماماً بـأأن عملية إنشاء نظام عالمي ديمقراطي جديد وعادل عملية لا رجعة فيها . وقد أحرز تقدم كبير في العديد من المشاكل المطروحة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . ويسري أنلاحظ أن هذا العام شهد أيضاً تحولاً عكسيّاً في سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا* .

هناك اتفاق عام ، أيدناه على الدوام ، على أن نظام الفصل العنصري ينطوي على مفارقة تاريخية وأنه لا يمكن إصلاحه ؛ وبدلاً من ذلك تتعين إزالته كلياً بوصفه شكلاً من أشكال الاضطهاد العنصري غريباً عن أخلاقيات وسلوك المجتمع الحديث المتحضر . وأود أن أعرب مرة أخرى عن وجهة نظر بلدي بأنه من المستحيل تحقيق سلم دائم وتعاون فسي بين الجنوب الإفريقي دون وضع نظام دستوري جديد يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن خبرة السنوات الماضية تدل على أن نظام الفصل العنصري لا يمكن التخلص منه إلا بجهود متضاغفة يبذلها المجتمع الدولي بأسره . وأمم المتحدة تلعب دوراً هاماً جداً في هذا المجال . فلعدة عقود ، كانت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن أدوات لا يُستثنى عنها لكي يؤتي الضغط على نظام بريتوريا شماره ، وأصبحت تعبيراً هاماً عن التأييد السياسي والأدبي لنضال القوى الديمقراطيّة في جنوب إفريقيا .

ومن أبرز هذه القرارات الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الإفريقي ، الذي اعتمدتـه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة . وهذه الوثيقة تعكس على نحو واف الاتجاه نحو تعزيز دور المنظمة العالمية في حل أكثر مشاكل عصرنا تعقيداً . وترى حكومة بلدي أن الطريق إلى تحقيق حل سياسي دائـم لهـشاـكلـ المـنـطـقةـ يـمـرـ عبرـ التـنـفـيـذـ العـمـلـيـ للـبـرـنـامـجـ الـوارـدـ فيـ ذـلـكـ الإـعلـانـ .

والعمليات الدائرة الآن في جنوب إفريقيا توفر لنا أسباباً للشعور بالتأسف إلى حد كبير . فقبل عام فقط ، كان نجدها أموراً لا تصدق . وهذا يوضع شانية التغيرات العميقـةـ التيـ طـرـأـتـ عـلـىـ الـعـلـاقـاتـ الدـولـيـةـ . فـاطـلـاقـ سـراحـ نـيلـسـونـ مـانـديـلاـ ، المـناـضـلـ

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

(السيد كوستوف ، بلفاريما)

البارز من أجل الحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية ، وعدد من السجناء السياسيين الآخرين ، ورفع حالة الطوارئ في البلاد ، ورفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات والحركات الديمقراطية ، وكذلك عملية المفاوضات الصعبة - وإن ظلت ناجحة حتى الان - بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي ، كل هذه أشياء زادت من توقعاتنا بأن المشاكل القائمة يمكن حلها من خلال الحوار البناء . وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد بصورة خاصة على أهمية مضبوطتي "بريتوريما" و "المرور شور" في توطيد عملية التفاوض . نحن نعتقد أن نجاح هذه العملية يعتمد إلى حد بعيد على مشاركة جميع القوى الملزمة بالتغيير الديمقراطي في جنوب افريقيا .

ويرى وفدي أن هذه عمليات مشجعة وتستحق دعم المجتمع الدولي . ويرجى لها إذا ما استمرت أن تطور إلى مسيرة لا يمكن الرجوع فيها وأن تؤدي إلى بلورة بديل ديمقراطي وغير عرقي يكفل أن تراعي ، في تطور البلد المقبل ، مصالح جميع طبقات السكان وفئاتهم .

في نفس الوقت ، يجب أن أشدد على أن عملية التغيير لاتزال بحاجة إلى تعزيز وتنمية . فهيكل العمل العنصري الأساسية وتشريعاته لاتزال سليمة . ولأنزال نتائج انتهاك حقوق الإنسان الأساسية . وعملية اضفاء الطابع الديمقراطي لاتزال هشة للغاية ولم تمتد بعد إلى جميع مجالات الحياة العامة . ويتعين على حكومة جنوب إفريقيا أن تواصل اظهار ارادة سياسية وتصميم واتساق إذا ما كان للتغييرات أن تمثل إلى صميم النظام . لقد وُضعت الأهداف بدقة بالغة ؛ وما نحتاج إليه الآن وهو تحرك في الاتجاه الصحيح . ويتحقق بذلك أن جنوب إفريقيا ينتظراها مستقبل يتسم بالديمقراطية والانسانية والعدالة .

و مما يشير قلقا خاما لوفدي استمرار اللجوء إلى العنف ، مما قد يؤدي إلى تأخير العملية الدستورية ، ويهددهما . كما أنه قد يعرض أيضا للخطر الانجازات الإيجابية التي تحققت حتى الآن . ونحن نفهم أن السبب الرئيسي لموجة العنف هو تركيبة الفصل العنصري . وفي نفس الوقت ، نحن ملتزمون أن العنف لا يؤدي إلى أية نتيجة إيجابية ، كما أنه لن يساعد على حل المشاكل المعقّدة التي تواجه مجتمع جنوب إفريقيا . وعليه لا ينبغي تبرير العنف .

اننا نتح حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير غير متعجزة لتهيئة مناخ خال من العنف ، ونناشد كل الملتزمين بالانتقال السلمي الى مجتمع ديمقراطي ان يساعدوا الحكومة معايدة كاملة في جهودها لوقف القتال الجامح في هذا البلد .

إن الجزاءات المفروضة على نظام جنوب افريقيا ، وعزلة هذا النظام ، قد أثبتت فاعليتها في اقتطاع النظام بالبيده في تفكك الفصل العنصري . ويشارط وفدي الموقف القائل بان التدابير القائمة يتبعفي أن يكون الحفاظ عليها باعتبارها أداء للإقتطاع وليس أداء للعقاب . ويتبغى للمجتمع الدولي أن يتصرف على نحو متضاد وبعزم ، وفي نفس الوقت يتبعفي أن يبدي أقصى قدر من الحكمة وان يتوجب كل ما ينطوي على المخاطرة بعرقلة عملية التغيير . وفي هذا الصدد ، يتبعفي أن تسلم بان حكومة جنوب افريقيا اتخذت خطوات إيجابية أخرى منذ المداولات التي جرت في شهر أيلول/ سبتمبر خلال الدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة . ونأمل أن تكون جميع تشريعات الفصل العنصري قد ألغيت في أوائل العام القادم . ويرى وفدي أن رد الفعل الدولي فيما يتصل بالاحداث التي تقع في جنوب افريقيا ، يتبعفي أن يكون معبرا بشكل دقيق ومحيي عن طبيعة هذه الاحداث فضلا عن التعبير عن معدل خط ، وماماهية ، الاصلاحات التي تهدف إلى القضاء على الاساس الذي يقوم عليه نظام الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، يتبعفي إيلاء الاهتمام الواجب للاراء التي أعربت عنها جميع الحركات والمنظمات في جنوب افريقيا ، والتي تسع الى انشاء دولة موحدة غير عنصرية وديمقراطية .

واسترثادا بهذا النهج ، سيواصل بلدي الوفاء بتعهداته الدولية الملزمة ، وستستمر جمهورية بلغاريا في تقديم الدعم للقوى والحركات الديمقراطية التي تناهض الفصل العنصري ، وستعطي اهتماما خاصا لتطوير تعاونها مع دول خط المواجهة .

وبالاضافة الى ذلك ، ستسمم بلغاريا بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، تأييدا للتغيرات الايجابية في الجزء الجنوبي من افريقيا حتى يتم القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري ، وتتحول هذه المنطقة الى منطقة سلم وتعاون وعلاقات حسن الجوار .

السيد تاري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يلاحظ وفدي بارتياح عملية التغيير التي بدأت تتحرك في جنوب افريقيا ، كما ورد في الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري . اننا نرحب بالخطوات الايجابية والاملاحات التي اتخذت بالفعل وبتدابير الانفتاح التي أعلنتها حكومة جنوب افريقيا ، ونعتقد ان هذه العملية ستستمر وسيتحقق لها النجاح .

إن رفض إسرائيل الكامل للعمل العنصري أساسى ، وجذوره العميقа تكمن فسي الثقافة إسرائيل وفي دينها وتقاليدها وذكرياتها التاريخية . ويقوم هذا الرفض على أساسا طبيعة القيم الروحية والأخلاقية اليهودية ، وعلى تجربتنا التاريخية الخامسة خلال القرون المظلمة للإغتراب والاضطهاد .

إن الصهيونية هي حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي ، وهي قمة الكفاح السياسي من أجل تحرير الذات والحرية والمساواة والسيادة . والصهيونية هي العكس المطلق والتنقيض التام للعنصرية ، وقد استخدمت كنموذج لكثير من حركات التحرر في جميع أنحاء العالم . وأبدى أبطال مرموقون من أبطال الحرية في افريقيا السوداء رغبتهم في محاكاة الصهيونية باعتبارها نموذجا يحتذى في تحرير شعوبهم من نيسرين الاستعمار والعنصرية .

إن المجتمع الإسرائيلي المعاصر ، مجتمع ديمقراطي تعددي مفتوح . كما أنه مجتمع متعدد عنصريا ومكون من أكثر من مائة مجموعة إثنية مختلفة من جميع أركان العالم . وفي السنوات الأخيرة ، قدم إلى شواطئ إسرائيل عشرات الآلاف من اليهود السود ، وضمthem إلى نسيجها الوطني والثقافي والاجتماعي بمحبة وعطف عميق .

هناك صلات قوية تربط بين دولة إسرائيل والامم الافريقية ، وتقوم هذه الصلات على أساس الاحترام المتبادل ومفهوم الكرامة المشتركة ، وتنتعز هذه الصلات بالكفاح المشترك من أجل العدالة والمساواة ، فمنذ إنشاء دولة إسرائيل تطورت روابط التعاون الأخوي المميم بين إسرائيل وعدد كبير من الدول الافريقية . وشاركآلاف من الخبراء الافريقيين في إسرائيل ، في برامج للتعاون التقني في ميادين الزراعة والري والإدارة المدنية والتعليم ، كما تشرف عدد كبير من الخبراء الاسرائيليين بالمساهمة في المساعي العلمية والتقنية الخلاقة في افريقيا .

وبمرور كل عام ، يتزايد عدد البلدان الافريقية التي ترافق العملة العربية التي ترمي - لأسباب سياسية - إلى دفع إسفين بين القارة الافريقية ودولة إسرائيل . كذلك فإن عددا متزايدا من الأمم الافريقية وقادتها يرفضون التأثر بالحقائق المشوهة والمزيفة وبالاكياذيب الواضحة .

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن حكومة إسرائيل ، عن طريق صندوق خاص تقدم المساعدة إلى ممثلي وأعضاء مجتمعات السود والملونين في جنوب افريقيا . وتنظم لمصلحتهم برامج تدريبية تتم في إسرائيل ، وتركز بمفهـة خاصة على التنمية المقارنة . وقد اختتمت مؤخرا حلقة دراسية بشأن دور المنظمات الشعبية في التنمية المجتمعية الوطنية . وكانت هذه الحلقة قد وسعت خصيـما لتضم طلبة من المجتمعات السوداء في جنوب افريقيا . وفي الآونة الأخيرة ، شارك حوالي ٣٠٠ قائد افريقي أسود في إسرائيل ، في برامج للتعاون التقني ، والصحة ، والتعليم ، والثقافة ، والتنمية الاجتماعية والزراعة . وأسرائيل من بين بلدان العالم القليلة التي تنظم حلقات الدراسة البناءة وبرامج التدريب هذه انطلاقا من مبدأ التضامن ، ونحن ندعو جميع الأمم الأخرى أن تعمل بنفس الروح والأسلوب .

وأود أن أشدد مرة أخرى على حملة الدعاية العربية الشيرية المناهضة لإسرائيل ، التي تستغل قضية الفصل العنصري وتستخدمها كاداة سياسية في الحملة الشرسة لإشارة الكراهية ضد إسرائيل . إن هذا يدفع المرأة إلى الاعتقاد بأن الاتهامات الكاذبة التي توجه لإسرائيل ، والتركيز الدائم على بلدي دون أي احترام للحق والأمانة أو حتى لابسط قواعد المنطق ، إنما تستهدف مرة أخرى إلى تحويل اهتمامـ سـامـ المجتمع الدولي عن الريـاء والنـفاق اللـذـيـنـ تـمارـسـهـماـ بـعـدـ الـبلـدانـ العـربـيـةـ .

إن العلاقات الاقتصادية لإسرائيل ، مع جنوب افريقيا ضئيلة نسبيا . وتمثل استثمارات إسرائيل ١٪ في المائة من إجمالي الاستثمارات في جنوب افريقيا . وفي مجال التجارة ، فإن نصيب إسرائيل في صادرات جنوب افريقيا لا يزيد - ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي - على ٥٪ في المائة وهي وارداتها لا يزيد على ٧٥٪ في المائة .

ومن ناحية أخرى تؤكد الدراسات التي اضطلع بها مكتب أبحاث الشحن في أمستردام بما لا يدع مجالا للشك أن معظم واردات جنوب إفريقيا النفطية تأتيها من البلدان العربية ، وأن نسبتها المئوية في زيادة مستمرة . ومما يذكر أن السيد ت. فرويسنير وزير خارجية النرويج عام ١٩٨٥ ، كان قد شدد على هذه الحقائق الظاهرة في بيان أدلس به أمام البرلمان النرويجي ، حيث قال :

"إن خمسة وتسعين في المائة من النفط الذي تتزود به جنوب إفريقيا يرد إليها من الدول العربية المطلة على الخليج الفارسي . وتمثلها نصف تلسك النسبة في شحنات مباشرة" .

وسمة أرقام أحدث أثبتتها مكتب الشحن في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ ، توضح هذه الحقيقة إذ تفيد بأنه :

"في جميع الحالات تقريباً كانت الناقلات المتوجهة إلى جنوب إفريقيا خلال الفترة من عام ١٩٨٧ إلى نيسان / أبريل ١٩٩٠ آتية من الشرق الأوسط ، إذ كان عدد هذه الناقلات إحدى وتسعين ناقلة بترول من بين المجموع البالغ أربعين وتسعين ناقلة" .

وعلى امتداد الفترة من كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ إلى نيسان / أبريل ١٩٩٠ ، تعرّف مكتب بحوث الشحن على شحنات نفط إلى جنوب إفريقيا يبلغ مجموعها ٤١ شحنة . وقد حملت الناقلات الـ ٤١ هذه زهاء ٨٦ مليون طن من النفط الخام إلى جنوب إفريقيا ، مما يعطي ما يربو على نصف احتياجاتها من تلك الواردات . وأبحرت معظم الناقلات - أي ٢٠٩ منها - من الشرق الأوسط ، ومن هذه ما يقرب من ٣٠٠ أبحرت من الخليج الفارسي . وأختتم بالاعراب عن الرجاء في أن تجري المفاوضات بين شتى المجموعات في جنوب إفريقيا في مناخ خال من العنف سواء فيما بينها أو في صفو أي منها ، وذلك كيما يتنسى التوصل إلى حل سلمي و دائم للصراع .

السيد أشيكى (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتبع جمهورية ناميبيا ، حكومة وشعباً ، المناقشة الدائرة بشأن سياسات وممارسات الفصل العنصري

التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، والامل يحدوها في أن تعود هذه المناقشة بنتائج ملموسة على الشعب المقهور في ذلك البلد الشقيق .

وأود ، بداية ، أن أشدد على الحاجة إلى موقف راسخ وموحد في مواجهة ذلك النظام الشيطاني الإنساني ، الذي أشاع لزمن طويل الموت والمعاناة والدمار في جنوب افريقيا وفي منطقتنا بأسرها . وتقضي مصلحة البشرية أن نضمن محو العار الذي يمثله الفعل العنصري من على وجه الأرض ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين .

منذ فترة ليست بعيدة ، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي . وفي ذلك القرار الاجتماعي تتبدى ، لأول مرة ، وحدة الهدف بين جميع الدول الأعضاء . والاهتمام من هذا أنه يرسّي أساساً للإجراءات التي يلزم باتخاذها مستقبلاً ، دعماً للحكم الديمقراطي في جنوب افريقيا . وبعد ذلك اتخذت الجمعية العامة ، بتوافق الأراء ، القرار ٢٤٤/٤٤ المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، والذي تؤكد فيه مجدداً استمرار تضامن المجتمع الدولي مع شعب جنوب افريقيا ، مما يعد ، بالقطع ، علامة بارزة على تضميننا المشترك على إنتهاء الفعل العنصري .

وثمة أمر مشترك بين هاتين الوثيقتين وبين إعلان هرارى والتقرير المادر عن اجتماع القمة الذي عقدها اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي الذي اعتمد فسي كمبالا في وقت سابق من هذا العام ، لا وهو التسليم بأنه على الرغم من حدوث بعض التطورات الايجابية في جنوب افريقيا ، فإننا لم نصل بعد إلى المرحلة التي تدعى أن هناك تغيراً جذرياً راسخاً لا رجعة فيه . وعلى ضوء هذه الخلفية ، يعرب وفدي عن خالص أمله في أن تنتظر الجمعية العامة بعين ناقدة عند تقييمها للحالة الراهنة في جنوب افريقيا ، وذلك حرصاً على تشجيع التغيير الحقيقي .

إنني لافتتنم بهذه القرمة لاؤكد مجدداً تضامننا مع شعب جنوب افريقيا الباسل الشقيق وحركته للتحرر الوطني ، وتأييدها لهما في كفاحهما العادل من أجل الحرية والعدل . فما يرجح ذلك الكفاح ، كفاحاً مشتركاً ، فتطلعاتنا واحدة وتاريخنا واحد ،

كما يضمننا موقع جغرافي واحد ، وينتظرنا ، بالقطع ، مستقبل واحد . ونحن على انتشار بآن كفاح ذلك الشعب سيكلل ، في نهاية المطاف ، بالنصر . وإننا لنجو خالق الرجاء أن يحل يوم الحرية عاجلا وليس آجلا .

إن تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري الذي عرضه رئيسها السفير غمباري ممثل نيجيريا ينطوي ، للأسف ، على أدلة تفيد بعدم وقوع تغيير يذكر منذ اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري . وفي هذا تذكرة اليمة بآن على الأمم المتحدة ، رغم ما يبديه البعض من رغبة في تخفيف الجهد الدولي ، واجبا رسمياً ومسؤولية يمليان عليها أن تكفل عدم التخلّي عن شعب جنوب إفريقيا المقهور في هذه الفترة الحرجة من كفاحه في سبيل العدل . ونحن على انتشار بآن الطريق الباقي إلى النصر ليس طويلاً طول المسافة التي قطعها شعب جنوب إفريقيا الباسل حتى الان ، ولكننا نعرف أيضاً أن الطريق إلى نهاية الخط محفوف بالخطر ، وأن الأمر يقتضي منا جميعاً بذل جهد شاق وتوكيد اليقظة .

ومن دواعي القلق أن المبادرات الراهنة لم تنتطرق حتى الان إلى معالجة مسألة القضاء على نظام الفصل العنصري في جوهرها . وفي الوقت نفسه ، يشكل العنف المستمر ، الذي لا تستطيع الحكومة أن تتبرأ من كل مسؤولية عنه ، مصدراً للقلق الشديد . ومن سخرية القدر ومن المؤسف في الواقع أن الكثير من القتلى سقطوا في جنوب إفريقيا خلال الأشهر الأخيرة ، وهي الفترة التي كان من المفترض أن تحمل الأمل لشعب جنوب إفريقيا . وإلى اليوم لا تزال الأسر السوداء التي أفرغها الفصل العنصري تطرد بالقوة من ديارها ، ويُزج بها في دائرة مفرغة من العوز والتشريد . كما أن السحابة القاتمة المتجلسة في السجن والاعتقال والتعذيب لا تزال تخيم على معارضي الفصل العنصري .

وغيري عن البيان أن نظام الفصل العنصري لايزال قائماً في جنوب إفريقيا . ذلك أن دعائمه الرئيسية ، أي قانوني الأرض ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون تعليم البانتو ، ونظام الاوطان ، لم تتم . ويضاف إلى هذه القوانين الجائرة والقمعية ، القانون الذي أُنشئ بموجبها البرلمان ثلاثي المجالس . ويستهدف

(السيد أشيكى ، ناميبيا)

ذلك القانون إشاعة مزيد من الانقسام بين الأغلبية المقهورة ، وهو لا يحرم أبناء الأغلبية السوداء من التصويت فحسب بل الأدهى من ذلك إنه يحرمهم أيضا من صفة المواطن في مسقط رأسهم .

وكما يعرف الجميع ، لم يقتصر الفصل العنصري على حرمان الأغلبية المقهورة من حقوقها الأساسية وإشاعة الموت والدمار في جنوب إفريقيا ، بل الحق أيضا جرحا بالبلدان المجاورة سيستغرق اندمالها زمنا طويلا .

إن حرصنا على بذل قصارى الجهد لكافالة القضاء التام على الفصل العنصري نابع من الحقيقة المحزنة التي كثيرا ما يتعمد نسيانها أولئك الذين يعيرون علينا تمسكتنا بهذا الموقف . إن وجود الفصل العنصري يشكل تهديدا للسلم والأمن ليس في الجنوب الإفريقي فحسب ، بل للبشرية جموعا .

وفي هذا المدد ، لا حاجة بى الى أن أؤكد أنه إذا ما تعلق الأمر بالفمبل العنصري ، فإنه لا يمكن لأى شخص أمنين أن يزعم أنه يعرف أكثر من ضحايا هذا النظام الإنساني الذين يعانون من الاستعمار ، والعدوان ، والاحتلال ، وزعزعة الاستقرار ، والمهانة الوحشية . هذه الشور قد أصابت موطقتنا لفترة طويلة سوف تبقى آثارها معنا لسنوات مقبلة . وبالتالي ، فإنه من الضروري ضرورة قصوى أن يبقى المجتمع موحدا وصلبا في النضال من أجل إنهاء الفصل العنصري والعنصرية وكل ما يمثله ، وفي العمل على قيام جنوب إفريقيا جديدة تتحقق فيها الحرية والعدالة والمساواة والسلم .

إن ناميبيا ، حكومة وشعبا ، ترغب بقوة في أن تحل المناقشات التي بدأت بين المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا وحكومة دي كليرك إلى مستوى القضايا المضمنية والنظام الدستوري . ونحن جميعا نأمل أن يتحقق لها النجاح ، ولكن حتى نتأكد من ذلك ، يتبعها أن تتلوى الحذر . ونحن نشعر بالانزعاج عندما نسمع عن محاولات لمنع عودة المنفيين بسلامة وبغير عائق إلى بلدتهم . مثل هذه الاعمال لا يمكن إلا أن تعرّض للخطر هذه العملية بل يمكنها أن تخرج بها عن الطريق تماما .

وعلى أي حال ، سوف يكون أمر مفجعا أن يسمح لبارقة الأمل الحالية أن تخبو . إن من مصلحة حكومة دي كليرك أن تحرر على عدم اتيان أي تصرف يثير الشبهة في مدى التزامها بآداب تغيير حقيقي . إن الشعب المقهور في جنوب إفريقيا والمجتمع الدولي بأسره يريدان القضاء قضاء مبرما على الفصل العنصري ، وأن يريا إنشاء جنوب إفريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية . والى أن يأتي ذلك الوقت ، فإن أقل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله تشجيعا لحدوث هذا التغيير المرغوب فيه ، في ذلك البلد الشقيق المضطرب ، هو الإبقاء على التدابير الموجودة حاليا ، بما فيها الجزاءات .

وأود أنأشيد باللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري على عملها المتفانى تأييدا للنضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة في جنوب إفريقيا . ونثمن كل الشبات في أداء مهمتها الحيوية .

مرة أخرى ، دعوني أعبر عن الرغبة القوية لدى حكومتي في أن ترحب قريباً بجنوب إفريقيا موحدة ديمقراطية ولا عنصرية وسط مجموعة الأمم . إننا جميعاً مطالبون بمضاعفة جهودنا من أجل هذه الغاية .

السيد إيردومي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن العالم الذي نعيش فيه اليوم قد تغير كثيراً كبيراً عن العالم الذي كنا نعيش فيه قبل سنة . لقد انتهى عصر الجيل السياسي ، وبالتالي هناك نظام جديد للعلاقات الدولية قد بدأ يتشكل . وقد شاهدت هذه الفترة تحفيزات تاريخية ليس في أوروبا وحدها ، ولكن في قارات أخرى كذلك . ومن الأمثلة الناطقة على هذه العمليات ما حدث في جنوب القارة الأفريقية . فاستقلال ناميبيا والتطورات الإيجابية في جنوب إفريقيا تعد في حد ذاتها بهذه حقبة جديدة في هذه المنطقة من العالم .

وما برحت هنغاريا ترفض دائماً كل أشكال التمييز القائم على العنصر أو العرق أو الأصل الوطني . وقد أعلنت الحكومة الهنغارية مراراً وتكراراً إدانتها لعنصرية الدولة المؤسسة ، التي تقوم عليها دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، والتي تعتبر أبغض أشكال التمييز العنصري . وهذا النقاش يوفر لنا فرصة لنؤكد مجدداً رفضنا الكامل لنظام الفصل العنصري الأشم . لقد طالبنا باستمرار بالاستئصال التام لنظام الفصل العنصري بالسبل السليمة ، بدون إبطاء ، وباستبداله بمجتمع ديمقراطي موحد ولا عنصري * .

لقد حدث تطورات هامة في جنوب إفريقيا في الشهور الأخيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالالتزام حكومة جنوب إفريقيا بـ^١الغا نظام الفصل العنصري ، والقرار الذي اتخذه المؤتمر الوطني الأفريقي بتعليق النضال المسلح . ونحن نعتقد ، متفقين في ذلك اتفاقاً تاماً مع الأمين العام ، أن جنوب إفريقيا تقف الان على عتبة حقبة جديدة . لقد بدأ بالفعل عملية الحوار . وهنغاريا ترحب بالمحادثات التي بدأت بين حكومة جنوب إفريقيا

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوتريستا (اندونيسيا) .

والمؤتمر الوطني الافريقي ، والإفراج عن السيد نيلسون مانديلا وغيره من المسجوتين السياسيين ، ورفع الحظر المفروض على الأحزاب والحركات السياسية . وإنها حالة الطوارئ .

و قبل ما لا يزيد عن سنة ، لم تكن ثمة مؤشرات تذكر تشير الى إمكان حدوث تغيرات مضمونة بمثل هذه السرعة . بيد أنه ينبغي الا ينسى المرء ، أنه بالنسبة لمن يعاني من الفضل العنصري اللاإنساني لا يمكن لأي معدل للتغير أن يكون سريعا بما يكفي . ولذلك ، نحن نشجع حكومة جنوب افريقيا على المضي قدما في تنفيذ وعدها بالتخلي مما تبقى من أركان الفضل العنصري ، والفاء كل القوانين التمييزية ، والإفراج عن كل المسجوتين السياسيين ، والسماح بعودة المنفيين ومن شأن هذه الاجراءات أن تسهم اسهاما كبيرا في اقناع العالم بأن عملية التغير عملية عميقه ولا رجعة فيها ، وهذا وصف تذهب بعض الدول الاعضاء الى أنه ينطبق من الان فعلا .

إلا أنها ندرك أن الطريق الذي ينتظرنـا طريق طويـل ووـعـر . وهـنـاكـ الكـثـيرـ الـذـيـ يـنـبـغـيـ أنـ يـنـفـذـ قـبـلـ أنـ يـتـمـكـنـ كلـ مواـطنـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ منـ أنـ يـعـيـشـ عـلـىـ أـسـاسـ المـبـادـعـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الإـلـاعـنـ الـعـالـمـيـ لـحـقـوقـ إـلـاـنـسـانـ ،ـ حـيـثـ أـنـ يـمـكـنـ لـلـعـنـفـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ أـنـ يـعـرـضـ لـلـخـطـرـ بـعـضـ التـطـورـاتـ الإـيجـابـيـةـ ،ـ وـأـنـ يـجـعـلـ إـعـمـالـ مـبـادـعـ حـقـوقـ إـلـاـنـسـانـ أـكـثـرـ صـعـوبـةـ ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـشـيرـ قـلـقـ حـكـومـتـيـ الـبـالـغـ وـمـنـ شـمـ يـمـحـ بـلـ يـتـعـيـنـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـتـوـقـعـ مـنـ سـلـطـاتـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ وـكـلـ الـقـوـىـ السـيـاسـيـةـ الـمـسـؤـولـةـ فـيـ ذـلـكـ الـبـلـدـ ،ـ أـنـ تـبـذـلـ قـصـارـىـ مـاـ فـيـ وـسـعـهـاـ لـوـقـفـ الـعـنـفـ عـلـىـ نـحـوـ سـرـيعـ وـمـحـايـدـ .ـ وـتـحـثـ هـنـفارـيـاـ الـاطـرافـ الـمـعـنـيـةـ عـلـىـ حـلـ الـخـلـافـاتـ بـيـنـهـاـ بـالـحـوـارـ السـلـمـيـ ،ـ إـلـاـ فـيـ اـسـتـمـرـارـ الـاضـطـرـابـاتـ سـيـمـشـلـ حـجـرـ عـشـرـةـ عـلـىـ طـرـيقـ الـمـفـاـوضـاتـ الـمـفـضـيـةـ إـلـىـ دـسـتـورـ جـدـيدـ .ـ إـنـ كـلـ شـخـصـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـعـرـفـ أـنـ مـسـتـقـبـلـ الـبـلـدـ هـوـ بـيـتـ الـقـمـيـدـ .ـ

إن رفع الأمم المتحدة للفضل العنصري لا ليس فيه . فلاكثر من أربعة عقود أعلنت المنظمة رأيها بوضوح ومراحة في المشكلة . وفي دورتها الاستثنائية التي عقدت قبل ستة تقريبا ، اعتمدت الجمعية العامة إعلانا يشجع شعب جنوب افريقيا على الانضمام

الى الجهد المبذولة لوضع حد للفصل العنصري وللتوصيل الى انتقال سلمي الى جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية . والقرار الذي اعتمد في ١٧٩٨/سبتمبر الماضي بتوافق الاراء أكد مجددا على وحدة الدول الاعضاء في معارضتها للفصل العنصري .

ونظرا للأهمية القصوى التي تعلقها على استئصال الفصل العنصري ، فإن المحافظة على توافق الاراء في المنظمة العالمية حول هذه القضية تصبح امرا مستصوبا الى أقصى حد بل أكثر من مستصوب . ولكن مشاريع القرارات الوحيدة التي تستحق التأييد الإجماعي من الدول الاعضاء هي مشاريع القرارات التي تسعى الى التعبير عن الحقائق المتغيرة ، الى تشجيع العملية السياسية التي تتشكل في جنوب افريقيا مما يوفر احتمالات مشجعة للقضاء الكامل على الفصل العنصري ، والمسؤولية في هذا الصدد لا تقع على عاتق الدول الاعضاء في الامم المتحدة وحدها ، بل أيضا على عاتق اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ومركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري .

إن على اللجنة الخامسة وهيئتها العليا ، أي الجمعية العامة ، أن تبحث عن أنس السبل والوسائل لبلغ هدفنا المشترك ألا وهو القضاء على ما تبقى من عناصر قانونية وسياسية تتناقض مع عصرنا في جنوب إفريقيا . وبالمثل ، نعتقد أنه يتعين على مركز مناهضة الفصل العنصري أن يبذل مزيداً من الجهد للتحقق من المعلومات التي تنشر بين الدول الأعضاء والتماس آراء ولاحظات البعثات الدائمة ، وما لم يتحقق ذلك ، فقد تنهار سمعة الأمم المتحدة ومصداقية هيئاتها . وقد تحبط الجهود المبذولة لتحقيق توافق في الآراء بشأن قضية لها كل هذه الأهمية الحيوية ، كقضية مناهضة الفصل العنصري .

إن هنفاريا ، بداعي التزامها القوي بالمساعي التي يبذلها المجتمع الدولي لمناهضة الفصل العنصري ، قد انضمت إلى اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، التابعة للأمم المتحدة ، كعضو من أعضائها المؤسسين ، وظلت فيها حتى انسحابها منها مؤخراً . ونحن نعتبر أن اللجنة قد اضطاعت حتى الآن بدورهام في تعزيز المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري . ونعتقد أن هنفاريا ، شأنها شأن البلدان الأخرى غير الأعضاء في اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، يمكنها أن تسهم داخل المنظمة العالمية بدور مفيد في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي وموحد وغير عنصري في جنوب إفريقيا .

ونرى أنه يتعين ممارسة الضغط والت تشجيع كلّيهما بحرفي بما يسمح بتحقيق هدفنا المشترك ألا وهو قيام جنوب إفريقيا جديدة تخلو إلى الأبد من بقايا نظام مفرط في الظلم . والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة لا تمنع البلدان ، في عالمها المتغير بسرعة بالغة ، من إصدار أحكامها الخامسة بشأن كيفية الاستجابة للخطوات الإيجابية التي قامت بها حكومة جنوب إفريقيا . ونعتقد هنفاريا أن عملية التغيير المتمثلة في التحول عن الفصل العنصري والاتجاه نحو نظام سياسي جديد ، تستحق و تستدعي تأييدها دولياً . ومن ثم فإنها تود ، في حدود إمكانياتها المتواضعة ، أن تشجع ، من خلال الحوار ، جميع الخطوات التي تستهدف استكمال القضاء على الفصل العنصري بالسبل السلمية .

السيد كياراديا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : يلتقي المجتمع الدولي مرة أخرى لمناقشة مسألة ظلت تهزم ضمير الإنسانية جماء ، إلا وهي نظام الفصل العنصري .

ونحن نشارك في هذه المناقشة ، وأملنا أن تكون هذه الدورة هي إحدى دورات الجمعية العامة الأخيرة التي يدرج فيها هذا البند على جدول أعمالها ، وأن تستطع مع ذلك مواصلة رصد تنفيذ مبادئ الميثاق ، بالتعاون مع جنوب إفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

وفي هذا الشهر ، يكون قد مر عام على اعتماد الجمعية العامة بالإجماع الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الإفريقي ، ذلك الاعلان الذي أعرب فيه الجمعية عن تأييد المجتمع الدولي بأسره لتكثيف الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية بحثا عن السبل السياسية لإنهاء الفصل العنصري عن طريق المفاوضات .

وقد أعيد تأكيد ذلك الالتزام ، في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، في القرار ٢٤٤/٤٤ ، الذي اعتمد أيضاً بتوافق الآراء ، والذي تعرب فيه الجمعية العامة عن ترحيبها بالتقدم المحرز في مجال إزالة العقبات التي تعترض سبيل بدء المفاوضات ، وتشدد فيه أن على حكومة جنوب إفريقيا أن تتخذ مزيداً من التدابير . والارجنتين ، بطبيعة الحال ، تؤيد تماماً الآراء التي أدت إلى اعتماد ذلك القرار وتظل عازمة استعداد للإسهام في تنفيذه تنفيذاً حقيقياً .

إن الأرجنتين تدين بشدة سياسة الفصل العنصري وتعرب عن تضامنها مع ضحايا هذه السياسة . فالتمييز ، أيا كان سببه ، يتنافى مع المبادئ التي تقوم عليها جمهورية الأرجنتين . غير أن بلدي ، إذ يدرك أن التصريحات وحدها لا تكفي ، قد اتخد تدابير محددة ضد جنوب إفريقيا ، وهو يرى أنه ، قبل النظر في إمكانية تخفيف تلك التدابير ، يتوجب على جنوب إفريقيا أن تجري التغييرات العميقية التي لا رجعة فيها والتي يدعوا إليها المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، تطبق الأرجنتين جميع التدابير التي أوصت بها الجمعية العامة بفرضها ضد جنوب إفريقيا ، وكذلك الجزاءات الطوعية والالتزامية التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن .

وفي هذا الإطار ، شملت التدابير التي اتخذتها الأرجنتين ، فيما شملت ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب إفريقيا في عام ١٩٨٦ . كما أن الأرجنتين تتلزم بدقة بالحظر على الأسلحة أو المعدات العسكرية المطبق ضد جنوب إفريقيا . وتلتزم بمقاطعة الأنشطة الرياضية والثقافية لجنوب إفريقيا ، حيث تطلب من يدخلون البلاد بجوازات سفر صادرة من جنوب إفريقيا أن يعلنوا ، بعد حلف اليمين ، أنه ليس في ثيتم الاشتراك في أنشطة رياضية . كما صدقت الأرجنتين على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . وهذه الاجراءات جميعها تعكس تأييد الأرجنتين القاطع للكافح ضد التمييز العنصري .

وفي الشهور القليلة الماضية اتخذت حكومة بريتوريا خطوات مشجعة في الاتجاه الصحيح . ونحن نرحب بهذا الموقف ونعتز بالجهود التي بذلت . ونرحب ، على وجهه الخصوص ، برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي وغيره من المنظمات ، وبإطلاق سراح نيلسون مانديلا ، وبالقرارات المتعلقة بإطلاق سراح سجناء سياسيين آخرين وبالغفو عن المنفيين ؛ وبإنهاء حالة الطوارئ ، وبالمباحثات بين المؤتمر الوطني الإفريقي وحكومة جنوب إفريقيا ، وبإرساء أسس البدء في مفاوضات بشأن وضع دستور جديد . ونأمل أن يستمر هذا المسلك وأن يتوطد بقدر وحيد هو القضاء على سياسة الفصل العنصري .

إن على حكومة جنوب إفريقيا أن تعلم أن الاملاج الجزئي للسياسة العنصرية لا يكفي وحده وأن المجتمع الدولي لن يتراخي في مطالبه وإدانته ، إلى أن يتم القضاء على الفصل العنصري . ولهذا السبب ، فإننا نحث حكومة بريتوريا على إلقاء قانون الأمن الداخلي وغيره من النصوص التشريعية التي تشكل دعائم الفصل العنصري ، والتي لا تزال سارية . فهذه النصوص تستهدف تقييد النشاط السياسي ولا تسهم في تهيئة مناخ يفضي إلى التفاوض .

وتود الارجنتين أن تشيد بالدور الفعال الذي يقوم به المؤتمر الوطني الافريقي في هذه العملية الجديدة للحوار وبقرار تلك المنظمة بتعليق الكفاح المسلح بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة جنوب افريقيا موحدة لا عنصرية وديمقراطية . كما نعرب عن أملنا في أن تبدأ المفاوضات حول الدستور الجديد بأسرع ما يمكن ، وبأن تشارك فيها جميع القوى السياسية بروح بناء بحيث يشكل الاتفاق الذي يتم التوصل اليه حول هذا الموضوع حجر الزاوية لقيام جنوب افريقيا جديدة .

السيد فونتيي أبنبيير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسانية) : لا يسع وفد بلادي أن يلتزم السكتون لدى مناقشة البند المتعلق "بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" - وهو أحد المشاكل الهامة المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة منذ بداية إنشاء المنظمة .

لقد كان الطريق الذي قطعناه حتى الان بطيئاً ومؤلمـاً . وكان عملية طويلة تقلبت وتدخلت فيها دواعي الامل واليأس وأحساس الفشل والنجاح ، وما زلنا حتى الان بعيدين عن بلوغ الغاية التي تستحقها هذه القضية . إن هدفنا المعلن هو مشاركة الجميع المسؤوليات الخطيرة التي ينطوي عليها الكفاح من أجل تحقيق الاحترام لحقوق الإنسان كعنصر أساس في المبادئ التي أعلنتها الميثاق .

لقد ظلت الاعداد الكبيرة من السكان التي تعيش في الكيب ، وناتال ، وولاية أورانج الحرة والترانسفال وجنوب غربي افريقيا ، تعاني من شرور الفصل العنصري ، وهو سياسة بغيضة ، وممارسة روتينية يومية ، ونظام للحكم يقوم على أشد اشكال التمييز العنصري وقاحة ، بما يتربى عليه ذلك من قمع ومعاملة مهينة ، تقلل من قيمة الإنسان وتحوله إلى مجرد أداة للاستغلال . وهي حالة عفا عنها الزمن تماماً وتتسارع مع هذه المرحلة الحالية من التطور الاجتماعي في عالمنا . وبهذه الطريقة وتذرعـاً بالرغبة في إدخال هذه المناطق وسكانها في النظام العام ، وبحجة تنمية الثقافـات المنفلترة جرى التعميم على تاريخ منطقة من أجمل مناطق عالمنا - هذا الجزء من القارة الافريقية الذي يمتد بين المحيطين الهندي والاطلسي ، مثل قرن هائل الحجم - ولطخت بالدماء هذه الصورة الطبيعية الجميلة .

ولسنا غافلين عن أن عملية التحرير الاليمة قد أتاحت في العقددين الاخيرين ، للاندفاع البطولي أن يفضي الى استقلال اقلية من في هذه المنطقة التي ظلت لسنوات عديدة تعاني من مأساة التبعية الاستعمارية وما صاحبها من تقديرات للضلالة الشائن المتمثل في التمييز العنصري ، وتحويله إلى قاعدة من قواعد الحكم من خلال نظام الفصل العنصري . وأناأشير بذلك بطبيعة الحال الى زمبابوي وناميبيا ، اللتين أصبحتا اليوم عضويتين في هذه المنظمة . ولكن جزءاً كبيراً من افريقيا ، وهو الاكثر كثافة من حيث السكان وال اكثر تقدماً مازال يعاني من الفصل العنصري .

وفي هذه السنة التي تقترب من نهايتها ، رحب المجتمع الدولي بالافراج عن نيسلون مانديلا ، واستقبل بابتهاج استثناء هذا الوطني العظيم لزعامته السياسية الكاملة لشعبه . ورحبتنا أيضاً بالتدابير الرامية الى التخفيف من بعض الجوانب البغيضة للتشريعات التمييزية . ولقد فعلنا ذلك عن شقة في أن رئيس جنوب افريقيا السيد دي كليرك لن يتاخر في استكمال اصلاحاته بالقضاء الكامل على الفصل العنصري . وللأسف لم يحدث ذلك حتى الان . ونحن نعتبر الاجراءات التي اتخذت بمثابة مرحلة أولية ، ولكنها بالتأكيد خطوة للخروج من الظلم الى الضوء - وهي رسالة واضحة تحمل الامل والتشجيع لشعب جنوب افريقيا الذي عانى طويلاً - ودليل على الامتناع لسلراادة السياسية للعالم الحر المعرب عنها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ومع ذلك ، وبرغم الوقت الذي انقضى ، فاننا نلاحظ مع القلق ، ونحن على اعتقادنا
القرن الحادى والعشرين ، أن الموقف ما زال كما هو دون تغيير . ومن الواضح ، أن
مبادرة قائد واقعي لم تكن كافية لهدم سور التحيز والعنصرى الذى يقهر شعوب
جنوب افريقيا . وكانت التدابير التى نفذت مجرد مسكنات ، وعملية ترقيع ممتهنة ،
ترى دون تغيير ذلك الخلل العقلى الذى يتسم به كل تعصب والذى يعزل انصاره عن بقية
الانسانية . ومن المستحيل أن نرى غير ذلك مادام قانون الامن الداخلى لعام ١٩٨٢
لا يزال ساريا . وهو قانون يسمح للشرطة بيان تعتقل أي شخص لفتره غير محددة ممتن
الزمن . وهو إجراء ما زال المئات يعانون بموجبه من السجن والتعذيب أو الاختفاء ،
ويحرمون من حق الدفاع عن أنفسهم أو المثلول أمام القضاء المختصر .

إن التصرفات الحكومية التي تعبّر عن قرارات عادلة لا يمكن ولا ينبغي أن تقتصر على مجرد التعبير عن النية الطيبة دون أن يكون لها مفعول مؤكّد . فالامر يتطلّب اتخاذ قرارات مسؤولة تتّجاوز المسكنات أو التغييرات الموربة . وأي شيء يقصر عن ذلك لمن يكون إلا إبقاء ، بطريق الخداع ، لشريعة الفصل العنصري ، الذي هو شر يلزم القضاء المبرم عليه دون لبس ، على يد من يمسكون - تعسفاً - بمقاييس السلطة والحكم . ولسنا بحاجة إلى القول ، بأن حكومة بوليفيا لا يمكن أن تنضم إلى من يؤيدون تعليق الجزاءات ضد جنوب افريقيا . فتعليق الجزاءات من شأنه أن يترك شعب جنوب افريقيا تحت رحمة التوايا الطيبة لحكومة السيد دي كليرك ، وضحية لإرادة أكثر قطاعات الأقلية العنصرية في بريتوريا تشدداً ، وهي قطاعات قد تحاول في تمدها الواقع ، أن تطيل إلى ما لا نهاية ، أمد نظام وأسلوب في الحكم أديبهنا مراراً من جانب المجتمع الدولي ومن جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة .

السيد سواريز (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ التقى بهم الجماعي الذي أجريناه في أيلول/سبتمبر من هذا العام للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان التاريخي المتعلّق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي ، لم تتبّعه الغلبين وجود أي أدلة تذكر على حدوث التغييرات العميقـة التي لا رجعة فيها في جنوب افريقيا التي علقنا عليها الأمل في زوال الفصل العنصري نهائـياً وفي وقت مبكر .

ونحن إذ نقول ذلك ، فإننا لا نقلل من أهمية العديد من التطورات الايجابية التي حدثت منذ بداية السنة . والواقع ، أن عملية التغيير التي بدأت في جنوب افريقيا كانت مدعوة لارتياحتنا . وقد رحبـت الغلبين بالتدابير الرامية إلى الاصلاح التي أعلنـها الرئيس دي كليرك في شباط/فبراير من هذا العام . كما أسعـدنا إطلاق سراح زعيم المؤتمر الوطني في جنوب افريقيا - السيد نيلسون مانديلا ، والعديد من المسجونـين السياسيـين الآخرين الذين طال سجنـهم بسبب مقاومتهم الباسلة للعنصرـي . كما رحبـنا برفعـ الحظر المفروض على المنظمـات السياسيـة المعارضة . وأكـثر ما أسعـدنا هو بدء "المـحادثـات حولـ المـحادـثـات" بينـ ممـثـليـ المؤـتمرـ الوـطنـيـ الـافـريـقيـ وـ حـكـومـةـ جـنـوبـ اـفـريـقيـاـ منـ أجلـ إـزـالـةـ العـقـبـاتـ الـتيـ تـعـتـرـضـ طـرـيقـ التـفاـوـضـ عـلـىـ مـصـيرـ جـنـوبـ اـفـريـقيـاـ .

ومع أن هذه التطورات لها أهميتها ، فإن التغييرات الناجمة عنها والتي حدثت تفتقر إلى السمة الرئيسية التي يمكن أن تساعده على تحويل جنوب إفريقيا إلى ما نتوخاه ، أي مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصري . فوفقاً لتقدير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، لا يزال هناك سجناء سياسيون عدیدون في السجن ، ولم يسمح إلا لحفنة من المنشييين بالعودة مع تعويضهم ، وما زال الجندو يتواجدون في داخل وخارج البلدان ، ولا تزال بعض المحاكمات السياسية جارية .

والاهم من ذلك أن الدعائم الأساسية للفصل العنصري لا تزال راسخة بقوة . وعلى الرغم من رفع حالة الطوارئ في جميع مناطق البلد ماعدا ناتال ، لا يزال التسلط السياسي مقيداً بسلسلة من القوانين الهمجية ، ولا سيما قانون السلامة العامة وقانون الأمن الداخلي .

ولايزال قانون تسجيل السكان رقم ٣١ لسنة ١٩٥٠ ، وهو حجر زاوية للتمييز العنصري ، ينبع على تسجيل جميع المواطنين عند الولادة إما كبيض أو آسيويين أو سود أو ملوكين ، مع اعتبار الفئات الثلاث الأخيرة التي ذكرتها من السود .

ولايزال قانون أراضي السكان الأصليين لسنة ١٩١٢ وقانون احتكار الأراضي وتنميته لسنة ١٩٣٦ ينبعان على مبدأ الفصل المكاني ، الذي يملأ المكان الذي يمكن فيه للسود والبيض امتلاك الأرض والإقامة فيها ، في مناطق معينة منفصلة ؛ وهذا يمثل أساس تقسيم جنوب إفريقيا إلى ١٠ أوطان أو باتوتستانات على أساس اثنين .

وعلاوة على ذلك ، لا يزال القانون الدستوري لجمهورية جنوب إفريقيا رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ ، الذي أنشأ بموجبه برلمان قائم على العزل العنصري مؤلف من مجالس ثلاثة مخصصة للبيض والملوكين والآسيويين ، يستبعد السكان السود من التصويت .

وكان قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ القانون الوحيدة الذي ألغى بصدور قانون إلغاء التشريع التمييزي المتعلق بالمرافق العامة ، والذي ينبع ، نظرياً ، العزل العنصري في المرافق العامة . ولكن التقارير تشير إلى نشوء مقاومة للاندماج العنصري في مناطق عديدة من البلد ، حيث تستخدم البلديات سلطتها

التقديدية لتسمح للمقيم فيها دون غيرهم باستخدام المرافق العامة ، مما يلغي فسبي الواقع غرض إلغاء القانون رقم ٤٩ . وتشعر الغلبين بالقلق الشديد إذ ترى استمرار انتعاش مثل هذه السياسات والممارسات اللاانسانية في هذا الزمن وهذا العصر .

وفي هذا المدد ، تطالب الغلبين نظام جنوب افريقيا بيان يلغي فورا هذة التشريعات القمعية ، عملا بإعلانه عن انصراف نيته إلى القيام بذلك . فلا يمكن لمجتمع جنوب افريقيا أن يأمل في حدوث تغيير جديد إذا بقي مبليا بالتبنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يولدها نظام الفصل العنصري البغيض .

واسمحوا لي أن أنتقل الان إلى موضوع العنف في جنوب افريقيا ، الذي كان موضع تغطية إعلامية مكثفة . إن موجة العنف التي قامت بها القوى المعاشرة للتحول الديمقراطي في المجتمع ، وكذلك التزاعات العنيفة بين المنظمات السياسية ، تشير قلقا عميقا لدى الغلبين . ويحرتنا ما ينجم عن هذا العنف من وفيات ، ومنها ما أوردته بالامن صحيفة "نيويورك تايمز" حول وفاة ٧١ شخصا .

ونحن نوافق على ملاحظة اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري بأن العنف أصبح يهدد عملية المفاوضات الهشة ، ويمكن أن يؤدي إلى صراع دائم ، ستكون عواقبه وخيمة . وفي رأينا أن الحالة غير محتملة . إننا نحث سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير تضع حدا للعنف السائد ، يجعل سلطات الامن تتخذ اجراءات فعالة وغير متحيزة . كما إننا نطالب جميع الاطراف المعنية بالمساهمة في تشجيع وإقامة مناخ خال من العنف .

إن الغلبين مامدة في امتنالها للمبادئ الواردة في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الافريقي . وإننا ، بوجه خاص ، نوافق بالكامل على المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات وبرنامج العمل الوارد في الاعلان . ونرى أن الشروط التي أرساها الاعلان تشكل معيارا يتبين لنا أن نقيس به التقدم المحرز في تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات .

وفي هذا الصدد ، يجدونا الأمل في أن تفضي المحادثات الجارية حالياً بين سلطات جنوب إفريقيا والمؤتمر الوطني الإفريقي إلى إزالة العرقيات التي تعتصر على المفاوضات . نحن ندرك أن العملية معقدة ومعيبة ومحفوظة بالمخاطر . ومع ذلك ، فإننا نعرب عن أملنا في أن يتسع نطاق العملية الراهنة لتمكين قطاعات تمثيلية لمجتمع جنوب إفريقيا من المشاركة فيها .

إننا نثني على دور السيد مانديلا ، وعلى قرار المؤتمر الوطني الإفريقي بوقف جميع الأعمال المسلحة بغية تشجيع عملية التغيير الراهنة في جنوب إفريقيا . ويتبين أن تتوج هذه العملية بصياغة دستور جديد لجنوب إفريقيا ، يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن هدفنا النهائي هو القضاء التام والكامل على الفعل العنصري . فلا يسعنا أن نظل لمدة طويلة نتحمل مع غيرنا وزر السكوت عن هذا النظام اللاإنساني والظالم . إن واجبنا ، كمجتمع أمة ، أن نزيل الظلم أينما وحيثما وقع . وبإمكاننا جماعة أن نحقق ذلك بالإبقاء على الجزاءات الشاملة المفروضة على جنوب إفريقيا حتى نرى بوضوح دعائم الفعل العنصري وقد انهارت في النهاية .

إن الفعل العنصري وجه من أوجه الظلم يستمر علينا أن نقومه ، لأن الفعل العنصري يحرم الإنسان من كرامته وبينته جميع قواعد اللياقة الإنسانية . إن احترام الفرد ، بغض النظر عن عرقه أو لونه أو عقيدته أو دينه ، لا يعرف أية حدود . والطريقة التي سنتعامل بها مع جنوب إفريقيا الآن ستضع جميع نداءاتنا باحترام الفرد الإنساني موضوع الاختبار .

السيد بييريرا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدت الأمم المتحدة خلال الفترة التي انقضت منذ دراستنا آخر مرة للبيان المعروض ، حدثين رئيسيين متصلين بالقاربة الإفريقية . فقد سجل استقلال ناميبيا إنجازاً عظيماً بذيل شعب عانى طويلاً في ظل نظام جنوب إفريقيا حريته . ويسجل الإعلان المتعلق بالفعل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الإفريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع ، تطوراً هاماً آخر .

لقد أسمى هذا الإعلان إسهاماً حاسماً في العملية الراحمة إلى وضع حد سلمي لمعاناة الأغلبية السوداء من سكان جنوب إفريقيا التي تعيش في ظل نظام مؤسسي للتفرقة والتمييز العنصريين . كما حدد الإعلان العديد من الخطوات التي ينبغي لظام جنوب إفريقيا أن يشرع في اتخاذها بغية تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات .

إن الفصل العنصري غير قابل للإصلاح ؛ فلابد من استئصاله . ويجب أن تؤدي آية تدابير تتخد في هذا الاتجاه إلى قيام جنوب إفريقيا جديدة تستند إلى المبادئ الديمقراطية ، بما فيها الحق في المشاركة في أي نظام سياسي مع التمتع بحق المواطنة للجميع على قدم المساواة وبحق الاقتراع العام .

وكما ذكر في تقرير اللجنة الخاصة ، دخلت جنوب إفريقيا في عملية من عمليات التغيير التي قد تؤدي إلى القضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات . ومع أنها شهدنا بعض التطورات الإيجابية في جنوب إفريقيا في الماضي القريب ، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين ، ومن بينهم السيد نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية ، فإن أعمدة الفصل العنصري لم تقوس بعد . ولا يزال يتبعين على حكومة جنوب إفريقيا أن تتخذ تدابير فعالة للتدليل على أنها ترغب حقاً في بلوغ هدف القضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات .

وفي هذا الصدد ، فإن عدم إعطاء الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا الحرية الكاملة في المشاركة في النشاط السياسي الحر يمنعها من ممارسة حقها المشروع في الاستعداد للدخول في العملية السياسية . ورفع الحظر والقيود عن جميع المنظمات السياسية الممنوعة مع البقاء على القوانين القمعية السارية التي سنت بموجب نظام الفصل العنصري قد عرقل النشاط السياسي الحر لهذه المنظمات . وعلاوة على ذلك ، فإن أعمال الإرهاب والعنف التي يشنها المتطرفون ، بالاشتراك مع عناصر معينة في قوات الأمن ، على الأحزاب الأفريقية التي كانت محظورة ، يعيق حتمياً العملية التي تعد بها هذه الأحزاب أنفسها ليصبح لها وجود سياسي جديد .

إن السياسات الانفصالية التي ينتهجها نظام الفصل العنصري والغوارق الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك في مجالات مثل الأرض والإسكان والتعليم والبطالة قد حسّنَت الأغلبية السوداء إلى أ جانب في وطنهم . فلابد من إلغاء أوجه التفاوت المذكورة دون أي إبطاء إذا ما أردت القضاء على الفصل العنصري . وهذا أيضا ، يجب أن يكون الشعب حرّاً ليعبّر عن آرائه دون أي إعاقة من جانب القوى المعاشرة .

وفي جميع هذه المجالات ، تقع على نظام بريتوريا مسؤولية لتهيئة الظروف الازمة لتحقيق التغيير السلمي . والقيام بغير ذلك أو تجاهل النساء والحقوق المشروعة للشعب الذي عانى طويلاً بما فيه الكفاية في ظل الفصل العنصري يكون بمثابة إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء .

إن هدف إيجاد مجتمع محيٍ ومتحدٍ ولا عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة جميع القطاعات الممثلة في مجتمع جنوب افريقيا . ولهذا الغرض ، لابد من إزاحة جميع العقبات التي تعرّض سبيل الغالبية السوداء من الشعب في جنوب افريقيا كي تتنظم في المجرى الرئيسي للتطور البلد وتصبح جزءاً لا يتجزأ من أي نظام سياسي في المستقبل .

وفي الختام ، نعتقد أن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري وأثره المدمر في الجنوب الافريقي يظل أفضل وثيقة أصلية تبرز تمثيم المجتمع الدولي وجهوده لإنهاء الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . وفي هذا السياق ، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ التدابير الفعالة لإقناع جنوب افريقيا بالامتثال لبرنامجه العمل المحدد في الإعلان . وباسم حكومة سري لانكا ، أؤكد من جديد على دعمنا دون تحفظ للإعلان وللمساعي التي تبذلها الأمم المتحدة .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تنظر فيه الجمعية في مسألة الفصل العنصري للمرة الثالثة في غضون عام ، تدخل عملية الانتقال في جنوب افريقيا مرحلة صعبة وحسامة بل وخطيرة .

فكمما نعلم جميعا ، مررت ستة أشهر ساحرة ، من افتتاح دورة البرلمان في شباط / فبراير الماضي إلى محضر اجتماع بريتوريا في آب / أغسطس ، تطورت خلالها الأمور بسرعة

مذهلة . لكن من المؤسف أن وثيره التغير تجاوزت قدرة الأفراد والحزاب على التكيف . فقد ظهرت الشكوك والمخاوف ، والانقسامات والتنافسات ، في صفوف السكان السود والبيض في جنوب افريقيا على حد سواء . وقد انقضت الأشهر الاربعة الاولى لاستيعاب تأثير التغيير والتعامل مع تشعباته العديدة .

لقد شعرت كندا بالصدمه والحزن عندما عاد العنف الطائفي إلى الظهور من جديد في الأيام الأخيرة . ومصادر العنف مختلفة ومتعددة ، فمن أعمال الأفراد في سياق محلسي بحت إلى مأساة الفصل العنصري الطويلة الأمد على المستوى الوطني . ولكن الملفت للنظر هو أن الأطراف المعنية والحكومة تعهدت جميعها بإيجاد حل تفاوضي للفصل العنصري . ومن المؤكد أن هذا الهدف الأساسي المشترك يتعرض للخطر إذا ما ظل العنف مستمراً . إن كيفية بدء العنف أقل أهمية بكثير من كيفية وقفه .

ولهذا فإننا في كندا نحث جميع القادة على التحليل بضبط النفس والحكمة وعلّم الابتعاد عن العنف والعمل معاً صوب تحقيق الهدف المشترك وهو التوصل إلى حل تفاوضي سلمي وإيجاد جنوب افريقيا يسودها العدل والديمقراطية . وعلى القادة أن ينتبهوا إلى السبيل إلى تحقيق ذلك . إننا نطلب إليهم وإلى الذين يتطلعون إليهم طلباً للتوجيه أن يتركوا الاعتبارات الشخصية والمكاسب القصيرة الأجل جانبها وأن يحاولوا تضييق الاختلافات

التحزبية لصالح هدفهم المشترك الذي يتسم بأهمية قصوى . وبالاضافة إلى ذلك ، نطالب حكومة جنوب افريقيا بأن تكفل العمل الفعال والمحايد لقوات الأمن التي يتعين عليها أن تتصرف في جميع الأوقات ، وحتى تحت الاستفزاز ، بحكمة وبقدر كبير من ضبط النفس .

وعلاوة على هذا ، ثمة حاجة ملحة لرعاية ثقافة التسامح السياسي الذي كانت تفتقر إليه جنوب افريقيا في الماضي . إن الحقوق الديمقراطية ، كالحق في التجمع السلمي ، تسير جنباً إلى جنب مع الواجبات الديمقراطية ، كواجب قبول التنوع . ولعل الممثلين يتذكرون إنه في العام الماضي ، مثلاً ، وفي خضم الحملة الانتخابية ، ارتكبوا الأحزاب السياسية أنه من المفيد أن تتفاوض بشأن مدونة سلوكي . أليس هذا مثلاً بئاء على أن أحزاب جنوب افريقيا قد تود الاستناد إليه وتعزيزه في هذا الوقت بوصفه تدبيراً من تدابير بناء الثقة ؟

إننا ندرك تماماً أن العنف والتسامح مسألتان يتبعي لسكان جنوب افريقيا أنفسهم أن يحلوهما . ودور المجتمع الدولي في هذه اللحظة هو أن يقدم المساعدة الإنسانية والمشورة الودية والنعم . ولكن إذا جاء الوقت الذي تتفق الأطراف فيه على أن يؤدي المجتمع الدولي دوراً أكبر ، فستكون كندا عندئذ مستعدة للمساعدة بطرق عملية .

منذ أربعة أشهر ، اتفق كل من المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة على أن الطريق الان ممهد للمضي موب المفاوضات بشأن دستور جديد . وقد قاما بدعاوة الأطراف الأخرى الملزمة بالتقدم السلمي إلى الانضمام إليهم في هذا المسار . وبالطبع لمن تكون هذه المفاوضات سهلة ولن تكون قصيرة الأمد ، ولكن لابد أن تبدأ . ونأمل أن يتسع مجال هذه العملية لجميع الأطراف الراغبة في المساهمة ، وأن يتم الاتفاق بالاجماع وفي وقت مبكر على المبادئ التي سترشد العمل المفصل لمصياغة الدستور . وأملنا أن تطرح النتيجة النهائية لحكم جميع سكان جنوب افريقيا .

لقد قال رئيس الوزراء برايان ملروني لتلسون ماثيليا عندما خاطب البرلمان الكندي في حزيران/يونيه ، ما يلي :

"إن الكفاح ضد الفصل العنصري كان منذ أمد طويل عنمراً رئيسياً في سياسة كندا الخارجية ، وذلك لسببين هما أن القضية لا تقاوم ولا نتأمن بأن هذه المسألة هي من المسائل التي يمكن فعلها لكيماً أن تساعد على تغيير الموقف بشأنها" .

لقد كان هدفنا الرئيسي عبر السنين التشجيع على إجراء مفاوضات حقيقة لإقامة ديمقراطية لا عنصرية . وبوسعنا الان أن نفعل ذلك بطريقة آنفع . إن كندا تقدم هذا العام ١,٨ مليون دولار أمريكي لإتاحة الخبرة الدستورية لجميع الأطراف ، ولدعم البحوث الهدافة إلى سد الفجوات بغية تمهيد السبيل ، والتمكين من عقد مؤتمرات تناقش المسائل والخيارات التي ستتاح لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري . وفي العام المقبل ، سيزداد هذا الدعم للمفاوضات ليصل إلى مبلغ ٢٦٣ مليون دولار أمريكي .

وريثما يتم ذلك ، هناك شوط طويل يتعين قطعه . فلم يفرج إلاّ عن أقل من ربع السجناء السياسيين بعد عشرة شهور من إطلاق سراح نيلسون مانديلا . وعلى البقية أن يمروا بإجراءات معقدة للتقدم بطلب العفو . وهناك العشرات من سيتغذى فيهم حكم الاعدام وما ينفي عن مائة محتجز دون محاكمة . لقد حان الوقت لكي تدرك حكومة جنوب افريقيا أن مصير السجناء السياسيين أمر أساسي بالنسبة لعملية التفاوض والاستجابة الدولية . وحان الوقت أيضا لكي تعامل الحكومة أبناء جنوب افريقيا بنفس السخاء الذي ابنته حيال السجناء السياسيين في ناميبيا في العام الماضي . هذا هو بالتأكيد السبيل إلى مصالحة حقيقة .

وبالمثل ، فيما يتعلق بالمنفيين ، هناك ضرورة للعمل بسرعة أكبر والتحدى برؤية أعمق . فهم يضطرون بدور حيوي في إعداد أحزابهم للمفاوضات المقبلة . وكمثال ساطع على ذلك يمكن للحكومة ، إذا كانت تريد حقا تشجيع مؤتمر الوحدويين الافريقيين على الانضمام إلى المفاوضات ، أن تسمح لقادة الحزب المنفيين بإقامة قصيرة لحضور الاجتماع الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الأسبوع وبالعودة إلى جنوب افريقيا دون شروط .

إن التقدم يلوح في الأفق . وفي أيلول/سبتمبر ، ضممت صوتي من على هذا المنبر إلى الآخرين للمطالبة بأن يضطلع مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين أو مكتبه بدور في مساعدة اللاجئين العائدين . وبعد المحادثات التي دامت شهورا تم الاتفاق من حيث المبدأ على أن يضطلع مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين بدور رائد فسي بإعادة المنفيين إلى وطنهم . وتعهدت كندا بتقديم ٥,٨ مليون دولار لإعادة المنفيين والسجناء السياسيين وتوطينهم . وسيقدم هذا المبلغ من خلال قنوات متعددة الأطراف وغير حكومية ، لمنفعة جميع المنفيين والسجناء بغض النظر عن انتمائهم السياسي . وبفضل التعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية سيتمكن لمعظم المنفيين العودة إلى جنوب افريقيا في الموعد المقرر في نيسان/أبريل القادم .

وعلى الصعيد التشريعي ، نرحب برفع حالة الطوارئ والبقاء قانون المرافق العامة المنفصلة في تشرين الاول/اكتوبر . وننطلع إلى إلغاء إثنين آخرين من دعائم الفصل العنصري بما قانون مناطق المجموعات وقانون الأرضي . بيد أننا يجب أن نلاحظ أن الجمعية العامة قد طالبت أيضاً بتوافق الآراء بإلغاء قانون الأمن الداخلي . وتعهدت الحكومة ذاتها بإعادة النظر في هذا القانون وإلغاء أحكامه المقيدة سياسياً . ومن بين هذه الأحكام ثبر السجن الانفرادي دون محاكمة إلى أجل غير مسمى بمقتضى المادة ٢٩ وحظر التجمعات في الأماكن العامة بموجب المادة ٤٦ . وقد بيّنت الحكومة في الآونة الأخيرة قدرتها على ضمان السلامة العامة دون اللجوء إلى قانون الأمن الداخلي وباستخدام سلطات متاحة بمقتضى تشريعات أخرى .

لقد فُرضت الجزاءات أصلاً لتشجيع المفاوضات . وفي الثمانينيات كان هناك توافق عام في الآراء ، كما نعلم جميعاً ، على أن المفاوضات ضرورية وتصرفت بلدان عديدة على هذا النحو . وفي المناقشة التي جرت هنا في العام الماضي ، توصلنا إلى توافق فسيّر الآراء على البقاء على التدابير القائمة بيشّاً يتوافر دليل واضح على أن التغييرات الحاملة جذرية لا رجعة فيها . وتوافق كندا تأييدها الكامل لهذا الموقف . ولا شك أن بإمكان دول الكمنولث أن تدعى عن حق أنها اضطاعت بدور قيادي سواء عن طريق المساعدة في التوصل إلى توافق الآراء هذا في الخريف الماضي في كوالالمبور أو في تعزيزه هذا الربيع في أبوجا في نيجيريا .

ما هو الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه انطلاقاً من ذلك ؟ من الجلي أن تهيئة مناخ مؤات تماماً لحرية النشاط السياسي في جنوب افريقيا لايزال يتطلب الكثير . ومن الواضح أيضاً أن الأشهر المقبلة يمكن أن تشهد تقدماً كبيراً صوب هذا الهدف المتمثل في البدء بمقاصد دستورية رسمية وعودة السجناء والمنفيين إلى وطنهم واتخاذ تدابير هامة بشأن الاصلاحات التشريعية . وإذا ما حدث ذلك ، وعندما يحدث سنكون قد اقتربنا خطوات حثيثة من التغيير الذي لا رجعة فيه .

لقد دعا نيلسون مانديلا والرئيس دي كليرك العالم بأسره لأن يقطع الشوط الأخير إلى جانب شعب جنوب افريقيا . فلتتعهد هنا في الجمعية العامة بأن نفعل ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً لقرار الجمعية العامة (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، أعطي الكلمة الان إلى المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي .

السيد انساني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكركم ، سيدى الرئيس ، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة بشأن مسألة تحظر بأهمية قصوى بالنسبة لمنظمتنا .

إن التغيرات التي طرأت مؤخرًا في الساحة السياسية العالمية مقترنة بزيادة مظاهر الحريات الأساسية والتاكيد من جديد على احترام حقوق الإنسان تتعتمد على المجتمع الدولي التعجيل بحملته الرامية إلى تحقيق القضاء التام على الفصل العنصري .

لقد أكدت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً أن سياسة الفصل العنصري جريمة في حق الإنسانية وتنافي مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأنها تقوض على نحو خطير السلم والأمن الدوليين . وأكّدت أيضًا أن الاستئصال التام للفصل العنصري وإقامة نظام ديمقراطي موحد وحر يشكلان خطوتين أساسيتين صوب إقامة مجتمع غير عنصري يعتمد إلى تقرير الممثرين وحكم الأغلبية من خلال انتخابات حرة ونزيهة .

وقد أكد اعتماد الإعلان التاريخي بشأن الفصل العنصري بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة الحاجة الملحة إلى تحويل جنوب إفريقيا إلى ديمقراطية غير عنصرية من خلال نظام دستوري جديد يحدد الشعب جنوب إفريقيا ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن منظمة المؤتمر الإسلامي والامة الاسلامية بأسراها ، مستلهماً في المبادئ السامية والمفاهيم الإنسانية ، ترفض التمييز العنصري وتعلمان عن تمسكهما بحقوق الإنسان والحياة الحرة الكريمة وتعربان عن تأييدهما الكامل لشعب جنوب إفريقيا وغيره من الشعوب التي لا تزال ترزح تحت نير العنصرية .

وعلى الرغم من الغبطة التي شعرت بها الامة الاسلامية بمناسبة الإفراج عن نيلسون مانديلا ، إحدى الشخصيات البارزة في النضال الذي يخوضه شعب جنوب إفريقيا ضد الفصل

العنصري والتمييز العنصري ، لابد من موافلة الجهود في جميع بقى العالم من أجل العمل سويا مع شعب جنوب افريقيا والقوى المحبة للسلم للقضاء السريع والكامل على القتل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق يقوم على المساواة ، ورفع كل القيود المفروضة على السكان السود ، والافراج عن جميع السجناء السياسيين ، والقضاء على البانتوستانات ، ووقف الهجمات الاجرامية التي تقترفيها العصابات المسلحة ضد دول خط المواجهة .

ونحن لائز نعتقد ، كما قال السيد نيلسون مانديلا خلال الزيارات التي قسم بها لمختلف عواصم العالم ، بضرورة زيادة الضغوط على جنوب افريقيا كيما تشرع حقا في عملية تفكيك الفصل العنصري واقامة نظام دستوري جديد يحدد شعب جنوب افريقيا ويستند إلى المبادئ والمثل التي تعليها الانسانية ويكرسها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

(السيد أنساي ، منظمة
المؤتمر الإسلامي)

من الواضح تماماً أن التغير الذي حدث حتى الان في جنوب افريقيا ، حتى وإن كانت أهميته من الامور المسلم بها ، لا يعد بعد من الامور التي لا رجعة فيها ؛ فلابد أن الهيكل الاساسي للفصل العنصري قائماً وثبتاً وكذلك المظالم الاجتماعية - الاقتصادية والاتجاهات العنصرية التي تزعزعت في ظل عقود من الكراهية العنصرية والشك والظلم . وبطبيعة الحال هناك حاجة الى الصبر والتفهم ومرور الوقت والحنكة السياسية من جانب كل الاطراف المعنية قبل أن نتمكن من التخفيف من حدة الريبة والاعمال القتالية التي استمرت عقوداً طويلة ، تأهيك عن إزالتها .

وتعتبر اللمسة الشافية وبناء الثقة فيما بين الطرفين خطوات هامة ملموسة في عملية استئصال بقايا الفصل العنصري . إن أغلبية شعب جنوب افريقيا تفضل منذ أمد طويل التسوية السياسية . وإعلان المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا عن وقف جميع العمليات المسلحة بوضع مرة أخرى تفضيل أغلبية الشعب لإنهاء الفصل العنصري سلبياً عن طريق المفاوضات .

ونحن ، في منظمة المؤتمر الإسلامي ، نرى أن أي تفاؤل بمدد المذاخر الحالي لا يمكن أن يطفي على التزامنا بالدعم الكامل للأطراف المعنية التي ستتفاوض بشأن الاستئصال النهائي للفصل العنصري . ومع ذلك فإنه لضمان هذه العملية يجب الإبقاء على الضغوط الدولية على جنوب افريقيا من خلال الجزاءات الشاملة والتدابير المناسبة الأخرى طالما كان ذلك مطلوباً . والكلمات الحكيمة التالية التي جاءت في البيان التاريخي الذي أدلّ به السيد نلسون مانديلا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في حزيران/يونيه ١٩٩٠ تعبر بدقة عن مشاعرنا :

"لم يحدث في جنوب افريقيا شيء يستدعي إعادة النظر في المواقف التي اتخذتها هذه المنظمة في كفاحها ضد الفصل العنصري . ولذلك نحث بقوة على عدم إرساء التدابير القائمة . ولابد من الإبقاء على الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة والحكومات فرادى" . (٦٥/٩٦٠ آ/١٤ ، ص ١٣٧)

(السيد انساي ، منظمة
المؤتمر الإسلامي)

ويشجعنا على النظر إلى المستقبل بشيء من الأمل ، التقرير الواضح (A/44/960) للعام ، الذي يبذل جهوداً دؤوبة أseمت إسهاماً مهماً في استقلال ناميبيا وفي التطورات الإيجابية الأخيرة في جنوب إفريقيا ، وهو تقرير أعد على أساس معلومات جمعها الغريق الذي زار جنوب إفريقيا ، والتقرير الشامل (A/45/22) الذي أعدته بعثة اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري تحت الرئاسة الحكيمية لسفير غامبوري ممثل نيجيريا . ومنذ اجتماعنا في العام الماضي أثناء الدورة الرابعة والأربعين والدورة الاستثنائية السادسة عشرة اتخذت بعض الخطوات الهامة المشجعة . وأخيراً بدأت الحالة في جنوب إفريقيا تتتطور في الاتجاه السليم .

وإتنا في هذا السياق نرحب بما ورد عن اجتماع زعماء يمثلونأغلبية قطاعات السياسيين الإفريقيين السود في جنوب إفريقيا مؤخراً تحت رئاسة الأسقف ديزموند توتو في محاولة لتعزيز التسامح المتبادل وإنهاء العنف المؤسف بين الأحزاب الذي أنزل أبلغ الضرر لمدة طويلة بالمجتمعات السوداء في جنوب إفريقيا . ويحدونا الأمل الخامس في أن تكون الخطوات التالية في هذا الطريق الوعر هي الإفراج عن جميع المسجونين السياسيين وعودة المنفيين وبدء المحادثات الدستورية الجادة البناءة .

وختاماً ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعيد التأكيد مرة أخرى على التضامن المستمر لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع شعب جنوب إفريقيا في كفاحه من أجل القضاء التام على الفصل العنصري وإقامة حكم الأغلبية في آزانيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعطي الكلمة لممثل المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا .

السيد مبيكي (المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أصدرت الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة منذ عام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الإفريقي . ورحب المؤتمر الوطني الإفريقي بهذا التطور بصفته إسهاماً تاريخياً في كفاح شعوب العالم لإنهاء جرائم الفصل العنصري من حق الإنسانية .

(السيد مبيكي ، المؤتمر الوطني
الافريقي لجنوب افريقيا)

ونجتمع هنا اليوم ، بعد مضي سنة على إصدار هذه الوثيقة التاريخية لمناقشة
 حالة الفصل العنصري مرة أخرى . وهذه المناقشة ضرورية ، لأنه بغض النظر عن
 للتطورات الهامة التي حدثت في جنوب افريقيا خلال الإثنين عشر شهرا الماضية ، لم
 يستبدل نظام الفصل العنصري حتى الان .

إن الإمكانيات الواردة في إعلان هاراري والامم المتحدة لتحويل جنوب افريقيا
 الى ديمقراطية لا عرقية لم تتحقق حتى الان . فلاتزال جنوب افريقيا تحكم بواسطة نظام
 الاقليية البيضاء لا يستمد سلطته من كل شعب بلدنا . ولا تزال جنوب افريقيا تحكم وفقا
 لستور قرار مجلس الامن أنه لاغ وباطل .

ومن الواضح أن المجتمع الدولي مسؤول مسؤولية دائمة عن دعم شعب بلدنا
 بمساعدته في كفاحه المستمر لتحقيق المقداد الواردة في الإعلان المعنى بالجنوب
 لأفريقي وقرارات الامم المتحدة الأخرى .

وبالتالي ، يرى المؤتمر الوطني الافريقي بحزم أن التدابير الدولية الحالية
 التي تهدف الى ممارسة الضغوط على نظام بريتوريا يجب أن تستمرة . وفي نفس الوقت من
 الضروري أن تقدم كل المساعدات الادبية والمادية اللازمة الى القوة التي تكافح من
 أجل التحول الديمقراطي لجنوب افريقيا لكي تعزز إمكانياتها على العمل من أجل حل
 حالة جنوب افريقيا على وجه السرعة .

لقد حدثت تغيرات هامة داخل جنوب افريقيا بفضل الكفاح الدائب لشعب بلدنا
 الجبود التي لا تكل للمجتمع الدولي بهدف تدعيم ذلك الكفاح . ولم تحدث هذه
 الانتصارات نتيجة لتغيير رأي المسؤولين عن إقامة نظام الفصل العنصري الوحشي ، بل
 انهم أدركوا أنه لا يمكن استمرار هذا النظام مستقبلا .

عندما احتل الحزب الحاكم الان السلطة في جنوب افريقيا منذ ٤٢ عاما كان لديه
 بـ رئيس واحد هو المحافظة على نظام سيطرة الاقليية البيضاء وتدعيمه بكل الطرق
 الوسائل التي يمتلكها . ولتحقيق ذلك الهدف قرر الحزب أن يلجم الى القمع الشديد
 كل القوى المناهضة بحق للنظام وإبطال فعاليتها . وأدى ذلك في نهاية
 لبطاقة الى شن حملة للمعدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول المستقلة في الجنوب الافريقي
 رغمها على التخلص من معارضتها لنظام الفصل العنصري والإذعان لسيطرة بريتوريا .

وفي نفس الوقت بدأ نظام الفصل العنصري برنامجه الذي يسمى بالتقسيم المنفصل ، مما أدى إلى خلق دول البانتوستانات العميلة والبرلمان العنصري الحالبي ذي المجالس الثلاثة . وكما تعلم الجمعية ، سنت قوانين أخرى كثيرة بهدف تقسيم شعب جنوب إفريقيا إلى مجموعات عرقية وعنصرية تحت سيطرة الأقلية البيضاء .

وقد أعلن رئيس دولة بريتوريا ف. و. دي كليرك في البيان الذي ألقاه أمام
البرلمان ذي المجالس الثلاثة في ۲ شباط/فبراير رفع الحظر عن المؤتمر الوطني
الافريقي والحزب الشيوعي في جنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا
ومنظمات أخرى ، وأعلن عن استعداده للدخول في مفاوضات مع هذه الهيئات وغيرها من
التنظيمات .

ويستفاد من التقرير الشامل للجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، أن دعي كليرك التزم أيضا بما وصفه بأنه :

"النظام دستوري جديد وعادل تماماً، يتمتع بموجبه جميع السكان بالمساواة في الحقوق والمعاملة وتكافؤ الفرص في كل مجال من مجالات الحياة الدستورية والاجتماعية والاقتصادية". (A/45/22 ، الفقرة (٣))

(السيد مبيكي ، المؤتمر الوطني
الافريقي لجنوب افريقيا)

إن الأهمية البالغة لهذه التطورات ، ومنها إطلاق سراح نيلسون مانديلا بعد قضاء ٢٧ عاما في السجن ، هي أنها كانت بمثابة اعتراف صريح من جانب النظام بأنه لم يعد بوسعه البقاء على السياسة التي انتهجها لفتره أربعة عقود . فذلك النظام يتكلم الان عن المساواة في الحقوق الدستورية والاجتماعية والاقتصادية بينما جرد في الماضي الغالبية من حقوقها ورسخ أوجه التفاوت العرقية وعزز نظاما يقوم على سيطرة الأقلية البيضاء .

إن ذلك النظام ، برفعه الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات ، قد اعترف أيضا بأنه عاجز عن القضاء على الحركة الديموقراطية في بلادنا ولا يستطيع تقرير مصير شعبنا ، كما سعى إلى ذلك في عام ١٩٥٠ ، عندما حظر الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا .

وقد توصل المؤتمر الوطني الافريقي ، بعد دراسة متأنية لهذه التطورات ، إلى أنه أصبحت هناك امكانية للبدء بالعملية التي قد تفضي إلى حل تفاوضي لمسألة جنوب افريقيا ، مما يتماش مع مطلبنا الذي دافعنا عنه دوما ويتفق مع وجهة نظر المجتمع الدولي ، كما أعرب عنهم في اعلان هراري واعلان الامم المتحدة .

ووفقا لذلك بدأ المؤتمر الوطني الافريقي المحادثات مع نظام بريتوريا منذ ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ . لقد كانت الفاية من هذه المحادثات تهيئة مناخ يؤدي إلى إزالة العقبات من طريق المفاوضات كما حدد ذلك اعلانا هراري والامم المتحدة .

لقد تم التوصل إلى اتفاق الان على إزالة جميع هذه العقبات ، بما فيها الإفراج عن السجناء والمحتجزين السياسيين ، ووقف المحاكمات السياسية والاعدامات وعودة المنفيين ، والغاء التشريعات القمعية وإنهاء حالة الطوارئ .

غير أنه لابد لنا أن نبين أن هناك اختلافا متميزا وواضحا بين ابرام هذه الاتفاقيات وتنفيذها . ولئن كان من الصحيح أن حالة الطوارئ قد ألغيت فالحقيقة الملمسة هي أن بقية الاتفاقيات لم تنفذ بعد .

إن غالبية السجناء السياسيين لا تزال في السجن ، والمحاكمات السياسية لم تبلغ بعد ، والتشريعات الامنية لا تزال تطبق والناس يحتجزون دون محاكمة . ويطبق

(السيد مبكي ، المؤتمر الوطني
الأفريقي لجنوب افريقيا)

هذا التشريع بالتحديد لمنع المظاهرات السلمية ، وبالاضافة الى ذلك ما برهت الشرطة تفرق بعض هذه المظاهرات باستخدام اقصى قوة مما ينجم عن ذلك وفاة العُزل من الناف .

لذلك فالحقيقة الملحوظة هي أن المرحلة الاولى المتوازنة في اعلان جنوب افريقيا ، الا وهي إزالة العقبات أمام المفاوضات ، لم تكتمل بعد .

ولا بد لنا أن نثبت أيضاً أن النظام فشل حتى الان في حماية الناف من عنف قوات الامن التابعة له ومن عنف جماعات الاقتصاص المحلية . ومما يجدر ذكره أن عدداً من الاشخاص الذين قُتلوا على يدي هاتين الفئتين منذ شهر شباط/فبراير كبير ويبيعث على القلق حقاً . ومما لا شك فيه أن هذا المستوى من العنف الذي يتتعجب منه من عدم تمكن النظام من احتوايه ما يرجح يمثل تهديداً مباشرأً للعملية السلم باكمتها .

كذلك لابد أن نبيّن هنا أننا نرفض ما يقال من أن المؤتمر الوطني الأفريقي هو مصدر هذا العنف . فعل التقييف من ذلك ، يتفق المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر نقابات جنوب افريقيا وغيرها من المنظمات التابعة للحركة الديمقراطية وقتاً كبيراً في السعي إلى ضمان عدم اندلاع العنف وإنهائه بسرعة عندما يحدث .

وعلاوة على ذلك فإن المسؤولية عن حفظ القانون والنظام في البلاد لا يمكن من أن تنقل إلى عاتق المؤتمر الوطني الأفريقي . فهذه مسؤولية نظام بربريتوريا الذي يسيطر وحده على الهيئات الحكومية المسؤولة عن حفظ القانون والنظام .

وعلى الرغم من جميع هذه المشاكل التي ذكرتها فإن المؤتمر الوطني الأفريقي مصمم على بذل قصارى جهده للمضي قدماً في عملية السلم . ولا بد من إزالة جميع العقبات التي تقف في طريق المفاوضات . كذلك لا بد من اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إنهاء حملة العنف ضد الشعب .

ويجب أيضاً الشروع قريباً في المفاوضات بشأن وضع دستور جديد . وكلما طال الانتظار زاد الاضطراب داخل البلاد ، وبذلك يزداد التهديد لعملية التحول السلمي ذاتها . وفي هذا السياق علينا أن نكرر التزامنا بموقفنا ومقاده أنه لا بد من اشتراك جميع التشكيلات السياسية في عملية صياغة الدستور الجديد . ونحن نرى أن أفضل

سبيل لتحقيق ذلك هو في الواقع انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد على غرار عملية ناميبيا .

كذلك ما برحنا نرى أن إدارة المرحلة الانتقالية تتطلب إنشاء حكومة مؤقتة مقبولة لدى جميع فئات الشعب في جنوب افريقيا . ولا يمكن أن تقبل أن يتولى المسؤولية الكاملة عن الاشراف على عملية التغيير طرف يشترك في المفاوضات وتولى السلطة بواسطة الأقلية البيضاء .

كذلك نرحب ترحيبا خاصا بالمقررات التي اتخذتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشأن ادراج المؤتمرات المتعلقة بالاحتياجات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية لشعب جنوب افريقيا في برنامج عملها للعام المقبل . إن هذه مسائل تتطلب اهتماما عاجلا . ومن الواقع تماما أن من غير الممكن أن يكتب البقاء لأي تسوية سياسية اذا لم يتم التطرق لقضية تحسين مستوى معيشة الفالبية تحسينا جذريا .

ونود أيضا أن نفتئم هذه الغرفة لنكرر مناشتنا للمجموعة الدولية بشأن مساعدتنا في توطينآلاف الاشخاص المنفيين من أبناء جنوب افريقيا الذين سيمرون قريبا الى الوطن . ونشكر تلك البلدان التي التزمت بالفعل بتقديم المساعدة في هذه العملية ونثق بأن المنظمة سوف تقدم المساهمات الازمة لضمان نجاح عودة المنفيين إلى الوطن الذين كانوا على استعداد للتضحية بكل شيء من أجل تحقيق الهدف التي شكلت المنظمة من أجلها .

وفي تلك اللحظات التي يبدو فيها أن هناك عقبات تقف في طريق تقدم بلادنا نحو مستقبلها لتكون ديمقراطية غير عنصرية ، من السهل أن يخيّم علينا اليأس والقنوط . غير أنها نعتقد اعتقادا راسخا أن العناصر الديمقراطية داخل جنوب افريقيا قوية بحيث تتذرع هزيمتها . ونتعشّم بأن يكون التزام البلدان الممثلة هنا بالكفاح لانهاء نظام الفصل العنصري راسخ الجذور بحيث لا تستطيع أن تحبطه أقليّة مفبركة داخل بلادنا ما فتئت تعلل نفسها بأنه يمكن لحكم الأقلية البيضاء أن يستمر لفترة طويلة جدا .

(السيد مبيكي ، المؤتمر الوطني
الافريقي لجنوب افريقيا)

إن العالم يمر بمرحلة تغير . ولا تستطيع جنوب افريقيا أن تستبعد نفسها من هذه العملية . فالتجديد الديمقراطي مسألة ملحة ، وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي لجميع أبناء شعبنا نتيجة طبيعية لازمة في هذه العملية السياسية . وإذا أردنا موصلة العمل سويا ، كما يتمنى علينا أن نفعل ، وبوجودنا في ذلك الالتزام بمكافحة شرور العنصرية والفصل العنصري ، سيتحقق نصرنا المشترك عاجلا وليس آجلا .

إن تلك الحالة ستتجسد عندما نرى للمرة الأولى وفدا يمثل شعب جنوب افريقيا تمشيا حقيقيا ، يأخذ مكانه داخل هذه الجمعية . عندها سوف تنتهي الظروف التي يمكن في ظلها ضمان السلم لجميع شعوب الجنوب الافريقي ، مما يمكنها من التعاون بوصفها شعوبا متكافئة ، من أجل منفعتها المتبادلة .

(السيد مبكي ، المؤتمر
الوطني الأفريقي)

وحتى يتحقق هذا دونما إبطاء من المهم لاقص حد أن يواصل المجتمع الدولي ، وبخاصة الجمعية العامة ، العمل على نحو متضاد من أجل القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري وتحويل جنوب افريقيا إلى بلد متعدد ديمقراطي لا يفرق بين الناس على أساس العرق أو الجنس . ونحن نثق ونرجو أن تتحقق الجمعية العامة توافق الاراء تعبيرا عن هذا العزم المتعدد للمجتمع الدولي .

واسمحوا لي أن أختتم بالاعراب عن تقديرنا للمنظمة ولدولها الاعضاء على الاسهام الهائل الذي بذلته في النضال ضد الفصل العنصري ، الامر الذي يمكننا اليوم من القول إن انتصارنا المشترك أصبح قريب المنال . إن الشوط ليس طويلا . وسيمكث في أقصر إذا ما نجحنا في الحفاظ على الوحدة في الجمعية العامة عندما تقرر موافلة الضغط على نظام الفصل العنصري والعزم على توفير الدعم السياسي والمادي المستمر للقوى التي تناضل نضالا دؤوبا في بلدنا من أجل العدالة والسلم لصالح جميع شعبنا .

وأخيرا ، أود أن أشكركم شكرا جزيلا ، سيدي الرئيس ، على الإذن لنا بالكلام هنا وأن أتقدم بالشكر إلى اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري على تمكيننا من الحضور إلى الولايات المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لتأخر الوقت سوف نستمتع غدا صباحا إلى المتكلمين المتبقين الذين كان من المقرر أن يتكلموا بعد ظهر اليوم .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء أنه نظرا لكثرة عدد المتكلمين المسجلين على قائمة المتكلمين في المباحثة العامة بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، سيتعين تعديل جدول الجمعية العامة لتمكين الجمعية من التنظر في البند ٣٤ من جدول الأعمال بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٦ كانون الأول / ديسمبر أيضا . وفور الانتهاء من النظر في البند ٣٤ من جدول الأعمال بعد ظهر يوم الخميس ، ستثبت الجمعية العامة فسق مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال ، "قضية فلسطين" .

وفي يوم الجمعة الموافق ٧ كانون الاول/ديسمبر ، صباحا ، ستببدأ الجمعية العامة النظر في البند ٣٥ من جدول الاعمال ، "الحالة في الشرق الاوسط" ، الذي كان من المقرر أن يبدأ يوم الخميس الموافق ٦ كانون الاول/ديسمبر بعد الظهر . وفي يوم الجمعة ٧ كانون الاول/ديسمبر بعد الظهر ، ويوم الاثنين ١٠ كانون الاول/ديسمبر صباحا ، ستواصل الجمعية العامة النظر في البند ٣٥ من جدول الاعمال ، "الحالة في الشرق الاوسط" .

وفي يوم الاثنين ١٠ كانون الاول/ديسمبر صباحا ستتناول الجمعية العامة البند ١١ من جدول الاعمال ، "تقرير مجلس الامن" ، الذي كان من المقرر أصلا النظر فيه يوم الجمعة الموافق ٧ كانون الاول/ديسمبر بعد الظهر ، وستتناول أيضا وفقا لما سبق الاعلان عنه ، البند ١١٧ من جدول الاعمال ، "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة" .

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١١ كانون الاول/ديسمبر ، وفقا لما سبق اعلانه ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٣ من جدول الاعمال ، "قانون البحار" . وبعد ظهر ذلك اليوم ، مباشرة عقب النظر في البند ٣٣ من جدول الاعمال ، ستتناول الجمعية العامة تقارير اللجنة السياسية الخامسة .

اما بقية تقارير اللجنة الاولى ، التي كان من المقرر أصلا تناولها يوم الاثنين الموافق ١٠ كانون الاول/ديسمبر صباحا ، فستتناولها في يوم لاحق يعلن عنده فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥